

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٣٠

الثلاثاء، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دجاني	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد شولتز
	بلجيكا	السيدة فان فليبرورغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيدة بيكوا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد سيباكو ريبالا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غسان سلامة، الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

ينضم إلينا السيد شرقي عن طريق الفيديو من أديس أبابا. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطات يقدمها السيد سلامة والسيد شرقي والسفير يورغن شولتز، نائب الممثل الدائم ألمانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد سلامة.

السيد سلامة (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أتمنى رمضاناً كريماً لزملائنا المسلمين بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

كما أود أن أنهنى جمهورية إندونيسيا على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر. وأعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لأطلعكم شخصياً على عملنا في ليبيا.

لقد قضيت قرابة السنتين الأخيرتين أعمل جاهداً لكي أتفادى تقديم مثل هذا التقرير. وبالفعل خلّفت ثمانية وأربعون يوماً من الهجوم الذي شنته قوات الجنرال حفتر على طرابلس الكثير من الموت والدمار. وباتت ليبيا قاب قوسين أو أدنى من الانزلاق في حرب أهلية قد تؤدي إلى تقسيم دائم للبلد. سيستغرق رآب الضرر الذي حدث بالفعل سنوات، هذا إذا وضعت الحرب أوزارها الآن.

لقد باتت عواقب الصراع ومخاطره المؤلمة جليّة، خاصّةً بالنسبة للشعب الليبي: ما يربو عن ٤٦٠ قتيلاً، ٢٩ منهم مدنيون؛ وأكثر من ٤٠٠ ٢ جريح، معظمهم من المدنيين؛ كما أجبر ما يزيد عن ٧٥٠٠٠ شخص على الفرار من منازلهم، جميعهم من المدنيين. في حين أن أكثر من نصف النازحين هم من النساء والأطفال. وتقدر الجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية أن ما لا يقل عن ١٠٠ ألف رجل وامرأة وطفل ما زالوا محاصرين في مناطق المواجهة المباشرة، وأكثر من ٤٠٠ ألف آخرين ما زالوا عالقين في المناطق التي تأثرت مباشرة بالاشتباكات.

وفي الوقت الذي كانت فيه ظروف المهاجرين واللاجئين في ليبيا في حالة يرثى لها قبل الصراع، تحوّلت هذه الظروف الآن من سيء إلى أسوأ. حيث يحاصر زهاء ٤٠٠ ٣ لاجئ ومهاجر في مراكز الاحتجاز المعرّضة للمواجهات أو تقع على مقربة منها. وتعمل الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة على مدار الساعة لنقل أكثر الفئات ضعفاً من المناطق المتأثرة بالصراع إلى مواقع أكثر أمناً، وأنا فخور للغاية بعملها.

عندما زار الأمين العام ليبيا في ٣ نيسان/أبريل، كانت زيارته تهدف إلى إظهار دعم المجتمع الدولي الكامل للحل السلمي لفترة الاضطرابات التي طال أمدها في ليبيا. لقد كانت العاصمة الليبية تتمتع بقدر من الأمن المتزايد، والأهالي يتمتعون بعملة أكثر استقراراً ويعيشون تحسناً في الأفق الاقتصادي، كما

جنوب ليبيا، تلوح رايات داعش السوداء، ويؤسفني أن أبلغكم أنه منذ ٤ نيسان/أبريل، قام تنظيم داعش بأربع هجمات منفصلة في جنوب ليبيا: هجومان على منطقة غدوة، وهجوم في سبها وآخر في بلدة زلة قبل بضعة أيام. ووصلت الحصيصة التراكمية للهجمات إلى ١٧ قتيلاً وأكثر من ١٠ جرحى و ٨ مخطوفين. إن القوات الليبية التي دافعت في الماضي بجسارة عن أرضها ضد هذه الجماعات الإرهابية أصبحت الآن مشغولة في الاقتتال فيما بينها. وبالإضافة إلى الليبيين الأبرياء الذين يتعرضون بلا هوادة لإرهاب داعش المتنامي، سيمتد هذا العنف إلى جيران ليبيا المباشرين.

تشير العديد من التقارير إلى ظهور متطرفين وأشخاص شملتهم الجزاءات الدولية ومطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية ضمن جميع الأطراف في ساحة المعركة. يجب على هذه الأطراف أن تتأى بنفسها علناً عن هذه العناصر دون تأخير، وأن تحيل إلى المحكمة الجنائية الدولية كل من صدرت بحقهم مذكرات توقيف. وأوصي بأن يدعم المجلس تشكيل لجنة تحقيق تحدد من حمل السلاح وأن يدعم أيضاً إنشاء آليات تضمن استبعاد العناصر غير المرغوب فيها.

ولا تعد الأسلحة التي تنهال مرة أخرى على جميع الأطراف أقل مدعاةً للقلق. إذ أن الانتهاك الصارخ لحظر الأسلحة الذي شُوهد على شاشات التلفاز من خلال التسليم الظاهر لكمية كبيرة من الأسلحة والمركبات المصفحة لقوات حكومة الوفاق الوطني في طرابلس قبل بضعة أيام قد جاء في أعقاب عمليات التسليم السابقة والمستمرة للأسلحة الحديثة المحظورة إلى الجيش الوطني الليبي. تقوم العديد من الدول بتقديم الأسلحة لجميع أطراف النزاع دون استثناء. تسبب هذا الكم من الأسلحة المتطورة بالفعل بأعداد أكبر من الإصابات. بدون آلية إنفاذ قوية، سيصبح حظر الأسلحة المفروض على ليبيا أمراً مثيراً

كان المسار السياسي يمضي قدماً على الرغم من العديد من العقبات.

وفعالاً، كنا على أعتاب استضافة الملتقى الوطني في مدينة غدامس الليبية، وهو حدث كان من المفترض أن يجمع ما يزيد عن ١٥٠ ليبيا من جميع أنحاء البلد. وكان هناك حماس شعبي بشأن ما يمكن للملتقى أن يسفر عنه من نتائج في سبيل المضي قدماً لإنهاء المرحلة الانتقالية التي استمرت ثمانية أعوام في ليبيا والدخول في فترة جديدة من الاستقرار والأمن يكون صندوق الاقتراع الفيصل فيها. واعتصر قلبي حزناً لرؤية أولئك الذين قبلوا بحماسة دعوتنا إلى غدامس، فجأة، يحملون السلاح ضد بعضهم البعض لمهاجمة العاصمة أو للدفاع عنها، على الفرصة الضائعة والأمل الذي اغتيل قبل عشرة أيام بالضبط من تحقيقه. كما قوّض الهجوم على طرابلس أي فرص لنجاح المحادثات التي عقدت في ٢٧ شباط/فبراير في أبو ظبي، وهي السادسة من نوعها، بين رئيس الوزراء السراج والجنرال حفتر. خلال تلك المحادثات، كانت هناك فرصة حقيقية لاستبدال حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، وحل الحكومة الموازية في البيضاء وتشكيل حكومة وطنية موحدة وشاملة للجميع كان من شأنها أن تقود البلد إلى نهاية الفترة الانتقالية من خلال العملية الانتخابية. كما أن التفاهات التي تم التوصل إليها في أبو ظبي قد نصت على إخضاع الجيش للسيطرة المدنية، وهو مطلب رئيسي للغالبية العظمى من الليبيين والكثير من الأطراف في المجتمع الدولي.

ما أنا بنذير شؤم، لكن العنف على مشارف طرابلس ليس إلا مجرد بداية لحرب طويلة دامية على الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، مما يعرض أمن جيران ليبيا المباشرين ومنطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع نطاقاً للخطر. إن الفراغ الأمني المترتب عن انسحاب العديد من قوات المشير حفتر من الجنوب، إلى جانب تركيز القوات الغربية على الدفاع عن العاصمة، يتم استغلاله بالفعل من قبل داعش والقاعدة. ففي

ونحن بحاجة إلى معاقبة أولئك الذين يستخدمون ضباب الحرب لتحقيق انتصارات شخصية أو سياسية بصورة عنيفة.

وبينما يستمر النزاع في ليبيا يتفكك النسيج الاجتماعي بمعدلات مثيرة للقلق. وتصعد الأطراف الداخلية والإقليمية الدعوات إلى وقف القتال والمصالحة بين الأطراف المتحاربة مستخدمة وسائل الإعلام الاجتماعية لبث الأخبار والروايات الزائفة، وتعبيرات الكراهية التي تعمق الانقسام بين السكان. وقد أنشأت البعثة آلية لرصد خطاب الكراهية على الإنترنت، وأحال مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالفعل، عدداً من حالات التحريض إلى فيسبوك.

وتحتفظ الأمم المتحدة بمحضور فاعل في الميدان في ليبيا؛ في طرابلس، ومن خلال مركزنا في بنغازي. وبطبيعة الحال، فبالنظر إلى الحالة، قلصنا حجم الأفراد غير الضروريين. بيد أننا باقون في ليبيا، جنباً إلى جنب مع الشعب الليبي لنؤدي أفضل ما بوسعنا. وقد تلقى أكثر من ٤٢ ٠٠٠ شخص شكلاً من أشكال المساعدة من خلال برامج الأمم المتحدة، منذ بداية النزاع.

وتأخذ أسعار الأغذية الإرتفاع في جميع أنحاء البلد حيث بدأت تحدث حالات نقص. ويؤدي انعدام الأمن وطلبات أطراف الصراع من الموارد إلى تفاقم حالات النقص هذه، لا سيما فيما يتعلق بالوقود. والضحية الأخرى للنزاع هي البنية التحتية لليبيا، بما في ذلك الكهرباء والمياه. ففضلاً عن أن إمدادات المياه عاجزة عن تلبية الطلب إلى العاصمة وشمال غرب ليبيا برمتها فعلاً، فقد جرى تسليحها حيث قطعت الجماعات المسلحة جريان النهر الاصطناعي العظيم لانتزاع تنازلات. ويُعرض هذا العمل عشرات الآلاف من السكان لخطر مباشر، ويمكن أن يشكل جريمة حرب. ويجب أن تدان مثل تلك الأعمال بأقوى العبارات الممكنة.

إن المؤشر الاقتصادي الإيجابي الوحيد حتى الآن هو أن جميع الأطراف قد تصرفت بدافع مصلحة وطنية بعدم عرقلة

للسخريّة. إن بعض الدول تغذي هذا الصراع الدموي؛ وينبغي للأمم المتحدة أن تضع حداً لهذا الأمر.

كما اتسم الصراع باستخدام الغارات الجوية والمدفعية الثقيلة والقصف العشوائي للمناطق السكنية. وشاب ليالي رمضان التي تُقضى عادة في مسامرات مع الجيران والعائلة رعباً مطلقاً لسكان العاصمة الذين باتوا يتربصون في وجل الهجوم التالي. ومنذ منتصف نيسان/أبريل، تزايدت عدد الضربات الليلية الدقيقة على مواقع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس وما حولها من قبل طائرات مجهولة، بمعدل خمس ضربات في الليلة. وفي ٨ أيار/مايو، استُهدف مستودع ذخيرة تابع لفرسان جنزور المواليين لحكومة الوفاق الوطني في غارة جوية على بعد كيلومتر واحد من مقر الأمم المتحدة حيث نعمل ونسكن.

أدى العدد الهائل للضحايا لإثقال كاهل المنشآت الصحية التي تعاني مسبقاً من نقص في الكادر الطبي والإمدادات. كما تعرضت إحدى عشر سيارة إسعاف مباشرة للغارات الجوية والصواريخ والقصف أثناء عملها. ولقد روعني التجاهل الصارخ لحماية العاملين في القطاع الطبي الحيوي، وأذكر بأن الاعتداء على العاملين في القطاع الطبي يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني.

ويساورنا أيضاً قلق عميق إزاء الزيادة الحادة في عمليات الاختطاف والاختفاء والاعتقال التعسفي منذ بداية النزاع الحالي. فقد احتجز تعسفاً أو اختطف ما لا يقل عن سبعة من المسؤولين والموظفين في شرق وغرب ليبيا. ولا يزال مصير جميع أولئك الأفراد مجهولاً، وقد يكون هناك آخرون اختفوا في ظروف مماثلة. ويواجه الصحفيون أيضاً التهديد المتزايد والتخويف والعنف، وكثير ما يكون ذلك متعلقاً بتقارير عن النزاع. ولذلك، أدعو إلى أن يوفر المجلس دعماً ثابتاً بالإصرار على تطبيق القانون الإنساني الدولي على جميع أطراف الصراع. نحن بحاجة إلى أن نظهر لمرتكبي الانتهاكات أن الإفلات من العقاب لن ينتصر.

مشاوراتنا مع الأطراف، وكذلك مع الرجال والنساء ذوي النفوذ، لم تتوقف، ونحن نكافح للحفاظ على حد أدنى من السيولة السياسية بين مختلف المجموعات، التي ستحتاج عاجلا وليس آجلا، إلى العودة لكي تصنع معا مستقبلا أفضل لأنبائها، وصيغة أكثر سلمية لتقاسم السلطة والموارد.

وتحقيقا لهذه الغاية، يحتاج الليبيون إلى أن يعمل المجتمع الدولي في تناغم للتخفيف من أثر انقساماتهم بدلا من تضخيمها. إن المستقبل الأفضل ما زال ممكنا، ولكننا جميعا يجب نعي تماما الأهمية الملحة الآن بينما لا تزال الخطوط الأمامية تقع علي مشارف طرابلس وقبل أن تنتقل المعركة، لا سمح الله، إلى أكثر أحياء العاصمة اكتظاظا بالسكان. وسيطلب ذلك اتخاذ إجراءات متضافرة وفورية من جانب المجتمع الدولي.

وبدون اعتراف الجهات المعنية الدولية والإقليمية بأن ليبيا ليست جائزة للأقوى، ولكنها بلد سكانه ٦,٥ مليون نسمة، يستحق السلام، والحق في تحديد طريقه للمضي قدما بشكل جماعي، فإن مستقبل ليبيا سيكون قائما. وأخشى أنه بدون إجراءات فورية لوقف تدفق الأسلحة والضغط على أطراف النزاع الليبي لإتاحة العودة إلى حوار جدي، سوف تنحدر ليبيا إلى حرب أهلية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من الفوضى يكون فيها الجميع ضد الجميع حسب فلسفة هوبز، أو تقسيم البلد.

إن الحرب الأهلية الكاملة في ليبيا ليست أمرا حتميا، ولكنها يمكن أن تحدث بإرادة بعض الأطراف وتقايس بعض الأطراف الأخرى. وأسمع ليبيين هياؤا أنفسهم لنزاع يستغرق عدة أشهر أو حتى سنوات عديدة. وواجبي، وواجب أسرة الأمم هذه، أن تقول لهم: "لا. إنكم بحاجة إلى وقف القتال، ووقفه الآن، من أجل أحبائكم، وحرصا على بلدكم، ومن أجل السلم والأمن الدوليين."

إمدادات النفط. ومع ذلك، هناك مؤشرات تدل على أن الفرع الشرقي من المؤسسة الوطنية للنفط يحاول من جديد تصدير النفط، في انتهاك لنظام الجزاءات. وتندر هذه المحاولة غير المشروعة بتقسيم المؤسسة الوطنية للنفط، التي لا تزال المصدر الرئيسي لإيرادات البلد، ولشبكة الأمان الاجتماعي الوطنية.

ولا ينبغي أن نُغفل القدرة الليبية على الصمود في مواجهة هذا التطور المأساوي للأحداث. فمنذ ٣٠ آذار/مارس، أظهر المواطنون الليبيون عزيمته رائعة في المجالس البلدية الجديدة المنتخبة ديمقراطيا في ٢٢ من البلديات، في غرب وجنوب ليبيا. وقد أدى رؤساء مجالس البلديات اليمين في ١٨ من هذه المجالس بالفعل. ومن المؤسف أنه تعين تأجيل بعض الانتخابات لأسباب أمنية. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الجهود التي تبذلها الحكومة الموازية في الشرق لتعيين رؤساء البلديات أو عرقلة الانتخابات البلدية هي إنكار لحقوق جميع الليبيين في انتخاب ممثلهم المحليين. ومن الأهمية بمكان الإبقاء على الضوء الإرشادي للديمقراطية مشتعلا في ليبيا، وأنشد المجلس تقديم الدعم غير المشروط لمواصلة عملية الانتخابات البلدية.

ولا يوجد حل عسكري لليبيا. وهذه ليست عبارة نمطية، بل هي حقيقة، وقد حان الوقت لكي يفتح الذين تعلقوا بالأوهام أعينهم ويكيفوا أنفسهم مع الواقع. إن فسيفساء المجتمعات المحلية في ليبيا لا يمكن أن تدار دون التحالفات والعلاقات الممتدة عبر أنحاء البلد. وكان المرجو من خلال المؤتمر الوطني الذي يجمع تلك المجتمعات المحلية العديدة سويا أن يبرز الأمل في تحقيق مستقبل شامل للجميع وسلمي ومزدهر.

إني أسمع الكثير من الليبيين يقولون لنا أن العملية السياسية لا تستطيع أن تتجاهل هذه الحرب وكأنها لا تجري حاليا. وهم على حق. فهناك ما قبل وما بعد ٤ نيسان/أبريل. وبصفتنا وسطاء محايدين، نحتاج إلى تعديل تلك العملية من أجل سد فجوة انعدام الثقة العميقة السائدة منذ ذلك التاريخ. إن

إلى الحوار والتوافق في الآراء بين الليبيين باعتبار ذلك هو الحل الدائم الوحيد لليبيا المستقرة والمتحدة.

وقد تركزت مشاركة الاتحاد الأفريقي على جميع المستويات باستمرار على مساعدة أصحاب المصلحة الليبيين على سد الثغرات وأوجه القصور في الاتفاق السياسي الليبي من أجل تشجيع التوصل إلى حل دائم. غير أن استمرار الخلافات بين المجلس الرئاسي ومجلس النواب بشأن نطاق وطرائق التنفيذ أدى إلى توقف أي تقدم محدد.

من المفجع أن نشهد استئناف الحرب في نفس اليوم الذي يصل فيه الأمين العام إلى طرابلس، وبعد يومين من قيام رئيس المفوضية الأفريقية بزيارة إلى مطار بنغازي لتعزيز الاتفاق السياسي الذي كان متوقعا جدا. وفيما يتعلق بما سبق ذكره، فإن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يقودان الجهود الرامية إلى تنظيم حوار شامل للجميع لتعزيز المصالحة من خلال المنتدى الوطني الليبي للسلام والمصالحة، المقرر عقده في أديس أبابا في مقر الاتحاد الأفريقي.

في الآونة الأخيرة، في أوائل آذار/مارس، قمت أنا ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري دي كارلو، بزيارة إلى ليبيا حيث اتفقنا، في جملة أمور، على ضرورة التنسيق الوثيق بين أنشطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إدارة الوضع السياسي والأمني في ليبيا. بالإضافة إلى المسائل الخلافية مثل تكوين مجلس الرئاسة، وتشكيل الحكومة، ومسألة القائد الأعلى للجيش، والتوزيع العادل لإيرادات النفط، ولا نزال نشعر بقلق شديد إزاء مصير المهاجرين الأفارقة في ليبيا والأثر الخطير للأزمة ليس فقط على جيران ليبيا، ولكن على منطقة الساحل بأكملها. وقد أثبت الهجوم الإرهابي الأخير في النيجر مرة أخرى أنه تم تصدير مهارات جديدة وقدرات أكبر من ليبيا.

أود أن أبرز الرسائل الأربع التالية بشأن آفاق المستقبل.

ولذلك أطلب من هذا الجهاز أن يتحمل مسؤوليته، وأن يبحث على إسكات المدافع، ويدعو الأطراف المتحاربة إلى الإنخراط مع البعثة لضمان الوقف الكامل والشامل للأعمال القتالية، والعودة إلى العملية السياسية الشاملة بقيادة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد شرقي (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أعرب عن امتناني للفرصة التي أتيت لي لمخاطبة المجلس بشأن الحالة في ليبيا.

إن الحالة الأمنية الراهنة في ليبيا تشكل مصدر قلق كبير، إذ أدت إلى تدهور خطير في الأسابيع القليلة الماضية. ففي ٤ نيسان/أبريل، أطلق الجيش الوطني الليبي حملة عسكرية للسيطرة على طرابلس وحشدت حكومة الوفاق الوطني قوات للدفاع عن العاصمة. وأدى القتال الذي نشب إثر ذلك إلى قتل أكثر من ٤٠٠ من المدنيين، وجرح أكثر من ٢٠٠٠ شخص وتشريد ٦٥٠٠٠ شخص داخليا. وأدى استمرار القتال في طرابلس إلى ظهور مجموعة من التحالفات بين حكومة الوفاق الوطني والعديد من الجماعات المسلحة؛ والجيش الوطني الليبي مع مليشيات الأخرى. وازدادت الحالة تعقيدا لأن ليبيا أصبحت أساسا ساحة حرب بالوكالة بالنسبة لعدد من الجهات الفاعلة الخارجية التي تسعى وراء مصالحها الوطنية من خلال الوكلاء المحليين.

ومنذ بداية الأزمة في ليبيا عام ٢٠١١ دعا الاتحاد الأفريقي باستمرار جميع الأطراف والداعمين الخارجيين إلى السعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في البلد. إن الاتحاد الأفريقي لا يزال مقتنعا بأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة، وبالتالي يكرر دعوته

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اشكر السيد شرقي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير شولز.

السيد شولز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار نفسه. ويغطي التقرير الفترة من ٢١ آذار/مارس إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩. في البداية، أود أن أبرز ثلاثة تطورات تتعلق بعمل اللجنة.

أولا، تلقت اللجنة في ٢ أيار/مايو التقرير المؤقت لفريق الخبراء، عملا بالفقرة ١٥ من القرار ٢٤٤١ (٢٠١٨).

ثانيا، تلقت اللجنة تقريرا مخصصا من الفريق في ٣ أيار/مايو. ومن المقرر عقد اجتماع للجنة مع منسق الفريق في ٣١ أيار/مايو.

ثالثا، ألقى القبض على عضو في فريق الخبراء، السيد منصف قرطاس، واحتُجز في تونس في ٢٦ آذار/مارس. ومنذ ذلك الحين، تلقى أعضاء اللجنة خمس مذكرات خطية وإحاطة شفوية واحدة من الأمانة العامة بشأن هذه المسألة. وفي ١٨ نيسان/إبريل، وبصفتي رئيسا للجنة اجتمعت، برفقة الأمانة العامة، مع القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة، وفقا لما اتفق عليه خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدتها اللجنة في ١٥ نيسان/إبريل. وأبلغت الأمانة العامة اللجنة، في مذكرتها الخطية الأخيرة المؤرخة ١٣ أيار/مايو، بأنها، بعد استعراض دقيق للمعلومات التي قدمتها السلطات التونسية إلى الأمانة العامة بشأن الإجراءات القانونية المتعلقة بالسيد قرطاس، أكدت مجددا الحصانات التي يتمتع بها السيد قرطاس وطلبت الإفراج عنه فورا وإسقاط التهم الموجهة إليه. وتتابع

أولا، ثمة ضرورة حتمية للاعتراف بأن الحالة في ليبيا تتدهور بوتيرة تنذر بالخطر. وهذا يؤكد الحاجة إلى اتفاق فوري لوقف إطلاق النار وتأمين ممرات آمنة لتقديم المساعدة الإنسانية.

ثانيا، ترك الوضع الحالي آثارا مدمرة على المهاجرين الأفارقة، ولا سيما الموجودون في مراكز الاحتجاز في طرابلس، حيث أُبلغ بأن بعضهم قد استخدم كدروع بشرية أو أرغم على الانضمام إلى القتال. بالإضافة إلى تنسيقنا مع المنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة، هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود إضافية.

ثالثا، لا بد من الاعتراف بأن هناك تدخلا خارجيا سُميّا في ليبيا لم يسبق له مثيل. وقد أغرق هذا التدخل البلد بالأسلحة، مما أوجد بيئة تفضي إلى ازدهار الجماعات الإرهابية. ويؤدي هذا التدخل إلى تفاقم الحالة المتقلبة بالفعل في الميدان. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى العمل من أجل المصلحة الحقيقية للشعب الليبي واحترام سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية.

رابعا، يتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يركزوا جهودهم على مواصلة عملية السلام والاستعداد لعقد المؤتمر الوطني والمؤتمر الشامل الذي يقوده الاتحاد الأفريقي من أجل المصالحة. وتنطلع إلى العمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين لضمان نجاح هذين الاجتماعين وتمهيد الطريق أمام التسوية النهائية والدائمة للصراع الليبي.

إزاء المعاناة واليأس اللذين طال أمدهما بالنسبة للشعب الليبي، والحرب الشاملة التي فرضت عليه، والدروس المريرة التي شابت السنوات السبع الماضية، أعول على زملائي حول هذه الطاولة لتجاوز استعراض الحالة السياسية والأمنية والتركيز على نهج مشترك، يستند إلى خريطة طريق واحدة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة انطلاقا من روح التعاون الصادق من أجل التوصل إلى حل شامل للأزمة في ليبيا.

عمر دورا، من ليبيا إلى مصر عن طريق تونس، في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٩، بمثابة عدم امتثال لتدابير حظر السفر. وبينما تقدر اللجنة حالة السيد دورا الطبية المبلغ عنها وقت السفر، فإنها تود أن تبرز أن إجراءات الإعفاء من حظر السفر تسمح بالنظر في حالات الإجلاء الطبي الطارئة. بالنسبة للأفراد الذين يخضعون أيضا لتجميد الأصول، تود اللجنة أن تبرز أن المجلس قد نص على إعفاءات وردت في الفقرة ١٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وأن اللجنة ضمنت في المبادئ التوجيهية ما يقابل ذلك من إجراءات الإعفاء. وقد كتبت اللجنة إلى البلدان الثلاثة فيما يتصل بسفر السيد دورا وتلقت ردا من أحدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اشكر السيد شولز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سلامة والسيد شرقي على إحاطتهما الإعلاميتين، وكذلك السفير الألماني على تقريره عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. ونحن ممتنون للغاية إزاء وجود الممثل الخاص للأمين العام هنا في نيويورك. لقد كانت الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا رصينة جدا ومثيرة للقلق للغاية. ونأخذ على محمل الجد التحذيرات التي أطلقتها، سيدي الرئيس.

أريد أن أشير إلى ثلاثة أشياء واضحة في البداية، حتى لا يكون هناك أي غموض.

أولاً، استجابةً لنداء السيد سلامة للأطراف في الميدان وطلبه إلى المجلس توجيه رسالة حازمة للغاية، أود أن أعرب عن دعم المملكة المتحدة القوي للسيد سلامة. فالعملية التي تقودها

اللجنة الحالية عن كذب، وتدعو الأمانة العامة إلى إبقاء اللجنة على اطلاع عليها.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اختتمت اللجنة نظرها في رسالتين من الرسائل الأربعة التي سبق أن قدمتها ليبيا بالإشارة إلى الفقرة ٨ من القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤). وفي هاتين الحالتين، قررت اللجنة أن البنود والخدمات المعنية تندرج في إطار الاستثناء من حظر توريد الأسلحة الوارد في الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، شريطة استيفاء جميع شروط الاستثناء. واستجابت اللجنة أيضا لطلب توجيهي من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يتعلق بحظر توريد الأسلحة.

علاوة على ذلك، تلقت اللجنة ثلاثة تقارير عن التفتيش، نقلها الاتحاد الأوروبي، عن عمليات تفتيش السفن التي قامت بها عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر الأبيض المتوسط، بموجب الأذن المنصوص عليه في القرار ٢٢٩٦ (٢٠١٦) ومُدّد في القرار ٢٤٢٠ (٢٠١٨). وتشير اللجنة إلى الحظر المفروض على توريد الأسلحة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣) و ٢١٧٤ (٢٠١٤) الذي يُلزم جميع الدول الأعضاء باتخاذ خطوات فورية لضمان التنفيذ الكامل والفعال لحظر الأسلحة.

فيما يتعلق بتجميد الأصول، لم تتخذ اللجنة قرارا سلبيا بشأن إخطار يتعلق بالنفقات الأساسية قدمته المملكة المتحدة يخص نفقات السفر الطبية وما يتصل بها من نفقات للسيدة عائشة القذافي. وقد وافقت اللجنة في السابق على طلب إعفاء للسيدة القذافي من حظر السفر. وفيما يتعلق بحظر السفر أيضا، وافقت اللجنة على طلب إعفاء ثانٍ عملا بالفقرة ١٦ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وعلاوة على ذلك، وبعد تلقي معلومات إضافية من فريق الخبراء، وكذلك من ليبيا، قررت اللجنة أن سفر السيد أبو زيد

منا الذين يتعرضون لخطر مباشر ناجم عن الإرهاب المستوحى من تنظيم داعش. وسيظل للقتال الدائر تأثير سلبي على خطة مكافحة الإرهاب في ليبيا، وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن أكبر المستفيدين من ذلك الصراع هم في الواقع الجماعات المتطرفة، وهي نقطة قائمة أخرى يجب علينا جميعاً التفكير فيها.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الحالة الإنسانية والنفط. إن هناك تقارير عن استهداف المدنيين. وأود أن أدعو جميع الأطراف على وجه السرعة إلى احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والعاملين الطبيين والمرافق الطبية ووسائل النقل. وأود التشديد على الالتزامات الواردة في القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن عدم استهداف العاملين في المجال الصحي ومراكز الاحتجاز. كما أود تأكيد الحاجة إلى إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بقدر أكبر على أرض الواقع.

لقد أشار الممثل الخاص إلى الحالة المتعلقة بالنفط. ونعتقد أنه من الضروري أن تظل جميع صادرات ليبيا من النفط تحت إشراف المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس، وفقاً لقرارات المجلس. ومرة أخرى، تستدعي أي محاولة من جانب أطراف النزاع لتحويل موارد ليبيا النفطية لتحقيق غاياتها الخاصة التصدي لها من قبل لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا.

سمعنا قليلاً عن السيد كارتاس من الممثل الألماني. وقد دعمنا الأمم المتحدة في ذلك الشأن، ونواصل دعمها. وسمعنا تقارير عن إطلاق سراحه بأمان، لكنني أود التأكيد على أن موظفي الأمم المتحدة يتمتعون بالحصانة. فهم يعملون لصالح الأمم المتحدة، والأمم المتحدة تعمل لصالح جميع المواطنين في البلدان التي تتواجد فيها. وندعو الدول الأعضاء إلى احترام ذلك.

في الختام، تشكل سلامة موظفي الأمم المتحدة بشكل عام شاغلا كبيرا لنا. ويمثل وقف إطلاق النار والعودة إلى العملية

الأمم المتحدة تشكل السبيل الوحيد لتحقيق ما يستحقه جميع الليبيين من أمن واستقرار في نهاية المطاف.

ثانياً، نحن واضعون للغاية في دعوتنا، التي أكرها اليوم، لجميع الأطراف المشاركة في الصراع إلى الالتزام بوقف فوري لإطلاق النار وإتاحة إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية دون قيود واستئناف المحادثات السياسية التي ييسرها السيد سلامة. وأود أن أؤكد هذه النقاط حقاً، وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى أن يقوموا بالشيء ذاته، بحيث لا يكون هناك شك في قوة شعور المجلس بتلك المسائل وأهمية الوحدة داخل المجلس.

وإننا نشعر بقلق بالغ لأن الإحاطات الإعلامية، بما في ذلك إحاطة مفوض الاتحاد الأفريقي، تدل على أن الحالة الأمنية والإنسانية مستمرة في التدهور. وكما قلت، فإن ذلك يندرج بالخطر. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري ومن ثم، لن يتحقق النصر التام لأي طرف في ليبيا. ومن المؤكد أن العنف المطول والمتفاقم، كما قال الممثل الخاص للأمين العام، لا يفيد الأشخاص العاديين في ليبيا، ونحن بحاجة فعلاً إلى جعلهم في صدارة محور ما نقوم به.

أود أن أنتقل إلى حظر الأسلحة. إن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتطبيق القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونحن نعلم وكما سمعنا سابقاً، فإن السفن ربما تكون الآن في طريقها إلى الموانئ الليبية محملة بالأسلحة. إن إغراق ليبيا بالأسلحة لن يؤدي إلا إلى تأجيج التصعيد وإطالة أمد الصراع وإبطاء التقدم نحو وقف إطلاق النار. ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التقيد بحظر الأسلحة بشكل كامل، ونأمل أن تواصل لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا أداء عملها الجيد المتمثل في النظر في الانتهاكات لحظر الأسلحة.

واعتقد أننا بحاجة أيضاً إلى أن نتذكر أن تنظيم داعش وغيره من الجماعات المتطرفة تستغل الفوضى في ليبيا لشن هجمات بدوافع انتهازية، وهو أمر يجب أن نقلقنا جميعاً، خاصة أولئك

المؤتمر وقيام الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، بزيارة إلى كل من طرابلس وبنغازي بغرض تهيئة الظروف الملائمة وحث تلك الأطراف على ضمان المشاركة والقبول بالنتائج المتوخاة، تفاجأنا باندلاع المواجهات المسلحة في محيط وداخل العاصمة الليبية طرابلس خلال الأسبوع الأول من شهر نيسان/أبريل الماضي، تلك المواجهات التي خلفت أكثر من ٤٠٠ قتيل وأكثر من ٢٠٠٠ جريح فضلاً عن نزوح قرابة ٧٠ ألفاً من المدنيين إلى خارج مناطق المواجهات، مُعرضة بذلك حياة المواطنين وممتلكاتهم إلى خطر حقيقي، إضافة إلى ارتفاع مؤشرات الخطر التي تواجه العملية السياسية هناك، والتي قد تقود إلى تقويض كل الجهود التي بُذلت على مدار الأعوام الماضية لوقف نزيف هذه الأزمة. وهنا، أود أن أعيد وأكرر ما قاله السيد سلامة قبل قليل في إحاطته بأنه لا حل عسكري لهذه الأزمة.

ومن هنا ندعو وناشد الأطراف الليبية المتقاتلة إلى ضرورة ضبط النفس واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وعدم استهداف المدنيين والمنشآت المدنية وإلى أهمية تغليب الحلول السلمية القائمة على الحوار ونبذ العنف والعمل على التعاطي وبشكل بناء وملموس مع الدعوات والجهود التي تقودها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للوقوف بالوقف الفوري لإطلاق النار وخفض التصعيد العسكري

وكذلك إلى أهمية التعاون مع جهودها، وذلك بتوفير الضمانات اللازمة لعقد المؤتمر الوطني، الذي يعد فرصة تاريخية حقيقية لطي صفحة الماضي الذي استنزف ثروات ومقدرات الشعب الليبي، إضافة إلى كونه يعد بوابة واعدة لمستقبل أفضل يضمن معالجة جادة للتصدعات والخلافات وحالة التشردم والانقسامات المؤسسية التي عصفت بالمشهد الليبي من دون إقصاء أو تهميش لأي مكون من مكونات المجتمع.

السياسية التي تقودها الأمم المتحدة السبيل الوحيد لإنهاء إراقة الدماء في ليبيا ورسم طريق للمضي قدماً قبل أن تنهار الحالة لتتحول إلى صراع أشد فتكاً وفوضى. وبصفتنا دولة قائمة على الصياغة، سنواصل العمل مع أعضاء المجلس فيما يخص سبيل المضي قدماً والخطوات المناسبة التي يمكن للمجلس اتخاذها لدعم الممثل الخاص للأمين العام.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة، وإلى مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، السيد إسماعيل شرقي، على إحاطتهما، واللتين تأتيان في ظل ظروف دقيقة تمر بها ليبيا الشقيقة، وكذلك الشكر موصول إلى سعادة السفير يورغن شولتز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطته المتعلقة بآحر أنشطة وأعمال اللجنة.

لم يكن خافياً على أحد حجم الزخم الإقليمي والدولي الداعم لجهود الأمم المتحدة المتمثلة في إعلان السيد غسان سلامة في يوم ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، وأثناء آخر جلسة مفتوحة للمجلس، عن تحديده لزمان ومكان عقد المؤتمر الوطني الجامع الذي طال انتظاره، والذي أتى بعد جولات عديدة وجهود متواصلة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من خلال لقاءاتها المكثفة مع العديد من المكونات والفعاليات الليبية على مدى أكثر من عام من أجل ضمان توافر الشروط الضرورية الكفيلة بإيجاد حل فاعل ودائم للأزمة التي دخلت عامها التاسع، وبصورة تقود إلى التوصل لتسوية سياسية تحترم الثوابت الوطنية الليبية.

وفي الوقت الذي كان المجتمع الدولي يتهيأ فيه لعقد المؤتمر الوطني وبعد تفاعل مجلس الأمن مع هذه الدعوة من خلال اعتماده للبيان الصحفي الذي رحب بعزم الأطراف الليبية على المشاركة الفاعلة والانخراط الجاد في فعاليات هذا

بشجاعة مع فريقه في سياق صعب بصفة خاصة وبيئة سياسية هشة جدا.

وفي البداية، أود بصفة خاصة أن أكرر دعوة غسان سلامة إلى وقف إطلاق النار. فبالنظر إلى حالة الجمود ومخاطر التصعيد، من الضروري التوصل إلى وقف لإطلاق النار من دون شروط مسبقة على أساس آلية رصد دولية.

إن التطورات الجديدة في الأزمة الليبية مقلقة بشكل خاص، كما قيل. وقد أسفر القتال بالفعل عن عواقب إنسانية ماثرة للقلق منذ بداية شهر نيسان/أبريل، مع مقتل أكثر من ٥٠٠ شخص وتشريد ٧٥ ٠٠٠ وانتقال الاشتباكات إلى مناطق مكتظة بالسكان واحتجاز ٣ ٢٠٠ من المهاجرين واللاجئين في مراكز بالقرب من ساحة القتال. ويجب على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها تجاه المدنيين والبنية التحتية المدنية، فضلا عن العاملين في المساعدة الإنسانية والمجال الصحي.

كما أن استمرار القتال يعرض للخطر الجهود السياسية والدبلوماسية لتنفيذ خارطة الطريق. ويجب ألا نخطئ - فالجماعات الإجرامية والمتطرفة والإرهابية هي التي تستفيد من هذه الحالة، كما يتضح من تسلسل عناصر متطرفة في طرابلس، تحت ستار الدفاع عن حكومة الوفاق الوطني، بمن في ذلك الأفراد الخاضعون لجزاءات مجلس الأمن، والهجمات الأخيرة في جنوب ووسط البلد، التي أعلن تنظيم داعش المسؤولية عنها.

إن تلك الحالة الحرجة تهدد باستمرار التدهور ما لم يُفعل شيء للتغلب على حالة الجمود الراهنة في سياق يتضح معه أنه لا يمكن لأي من الجانبين تحقيق الغلبة بالقوة. واستمرار الأعمال العدائية، أو حتى انتشارها إلى الجبهات الأخرى في ليبيا، وإعادة تسليح الجانبين والزيادة في الأنشطة الإرهابية تشكل خطرا كبيرا على السكان المدنيين وعلى استدامة العملية السياسية.

ولا بد لنا من الإشارة إلى التنامي الملحوظ للبور الإرهابية والمتمثلة في زيادة وتيرة العمليات التخريبية النشطة لتنظيم داعش الإرهابي الذي استغل الأوضاع الأمنية الحالية لتوجيه ضربات إرهابية في عدد من المناطق الليبية، كالفقهاء وسبها وحقل زلة النفطي - تلك العمليات الإرهابية التي تستوجب الإدانة من قبل مجلس الأمن وتقديم الدعم اللازم للسلطات الليبية المختصة لمواجهة هذا التحدي المهدد للأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. وفي الختام، نجدد دعمنا للجهود التي يبذلها السيد غسان سلامة لتيسير عملية سياسية ليبية شاملة وفق خطة الأمم المتحدة، ونتفهم ما ذكره من أن توافر الشروط الأمنية شرط رئيسي لعقد المؤتمر الوطني. ونقدر جهوده الدؤوبة في هذا الجانب، ونحث جميع الأطراف الليبية على أهمية التحلي بروح العمل القائم على الرغبة في التسوية السياسية السلمية والانخراط بشكل جدي وبناء في استيفاء الشروط التشريعية الفنية والتشريعية والسياسية والأمنية اللازمة ووفق التفاهات التي تم التوافق عليها في باريس وباليرمو وأبوظبي، لإجراء انتخابات شفافة وشاملة وسلمية لبناء ليبيا موحدة ومستقرة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدمتا تقييمًا مفصلاً وغنياً بالمعلومات للحالة والتحديات التي نواجهها حالياً في ليبيا. وأود أيضاً الإشادة بالسفير يورغن شولتز على إحاطته الإعلامية، بصفته الرئيس الألماني للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وأبدأ بالإعراب، باسم فرنسا، عن امتناننا الخاص للممثل الخاص غسان سلامة على حضوره هنا بيننا اليوم وعلى التزامه، وأعيد تأكيد دعم فرنسا الكامل له في تنفيذ ولايته وهو يعمل

ولهذا السبب تدعو فرنسا الأطراف الليبية إلى استئناف المحادثات على ذلك الأساس، بمساعدة الممثل الخاص. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي في تسوية النزاع في ليبيا من خلال وساطة الممثل الخاص، غسان سلامة، مع دعم المجلس الكامل. إننا نتشاطر، داخل المجلس، نقاط التقاء هامة، ولا سيما ملاحظة أن الأولوية هي استئناف العملية السياسية، وأنه لا يوجد حل عسكري في ليبيا وأن من الضروري إسكات الأسلحة. فلنعزز ذلك التقارب دعما للممثل الخاص.

كما إن من الضروري للغاية أن تكون الأمم المتحدة وفريق خبراءها المعني بليبيا قادرين على الاضطلاع بعملهما باستقلالية وفي ظروف مؤاتية. وفيما يتعلق بحالة السيد منصف قرطاس، الذي أشارت إليه الرئاسة الألمانية للجنة الجزاءات للتو، تشجعنا التطورات الأخيرة في تونس. إننا نشكر المستشار القانوني للأمم المتحدة، السيد ميغيل فيريرا دي سيربا سواريس، وفريقه على جهودهما والتزام تونس.

وستواصل فرنسا بحزم جهودها لدعم الممثل الخاص غسان سلامة للجمع بين أصحاب المصلحة الليبيين حول حل سياسي شامل، يفضي في أقرب وقت ممكن، إلى الانتخابات التي يطالب بها الشعب الليبي وللمساعدة في بناء سلام دائم في ليبيا. وذلك هو الهدف من وراء الجهود التي يبذلها الرئيس ماكرون والوزير لودريان جنبا إلى جنب مع الأطراف الليبية.

السيد ماجاوشو (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص سلامة، مفوض الاتحاد الأفريقي والسفير شولتز على إحاطاتيهما. وأثني على السيد سلامة لقدمه إلى نيويورك لتقديم إحاطته إلينا.

ومنذ أوائل نيسان/أبريل، أدت النزاعات العسكرية التي نشبت حول مدينة طرابلس إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح، بمن فيهم مدنيون. ويقوض تزايد عدد اللاجئين والمهاجرين والمشردين، علاوة على تزايد الأنشطة الإرهابية الاستقرار في ليبيا

وأكرر أن أولويتنا يجب أن تكون، في ظل هذه الظروف، هي الإسراع في تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار، من دون شروط مسبقة، ويجب أن تدعمه آلية رصد دولية لكي يكون موثوقا. ويجب علينا كذلك أن نكفل إنشاء قنوات إنسانية على نحو فعال بغية تيسير إيصال المساعدة إلى جميع السكان المحتاجين، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون.

ومن الحيوي كذلك أن ينأى أصحاب المصلحة الليبيين بأنفسهم تماما وبصورة لا لبس فيها عن الجماعات الإرهابية في بياناتهم العامة وفي الميدان على حد سواء. وأخيرا، وكما أكد الممثل الخاص، يجب أن تحترم جميع الأطراف وتنفذ بالكامل الحظر على توريد الأسلحة الذي أنشأه مجلس الأمن.

ومن دون الوقف الفوري لإطلاق النار، لا يمكن للنزاع إلا أن يزيد من تهديد السلم والأمن الدوليين والإقليميين. ويشكل حل النزاع وتحقيق الاستقرار في ليبيا أمران ضروريان للشعب الليبي، الذي يتوق إلى السلام والاستقرار، ولنا جميعا لأن ليبيا تشكل مسألة أمنية ذات أولوية في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر وإدارة الهجرة.

ومن الضروري كذلك، في هذا السياق، استئناف المناقشات السياسية في إطار العملية التي تقودها الأمم المتحدة. ولا يشكل الوقف غير المشروط لإطلاق النار سوى الخطوة الأولى التي يجب أن تدعم بإحياء العملية السياسية على أساس المبادئ التي أرسيت في اجتماعات باريس وباليرمو وأبو ظبي. فذلك هو السبيل الوحيد لإيجاد زخم جديد لإجراء انتخابات عامة في أقرب وقت ممكن، من أجل تمكين الليبيين من تقرير مصيرهم بأنفسهم بطريقة مستقلة.

ويظل اتفاق أبو ظبي أساسا صحيحا لأنه يضع مبادئ لإعادة توحيد البلد ومؤسساته، ويمهد السبيل لتشكيل حكومة موحدة للتحضير للانتخابات، وينص على إنشاء سيطرة سياسية على المؤسسة العسكرية إلى حين إجراء الانتخابات.

رابعا، ينبغي معالجة مسألة الجزاءات على نحو سليم. ونرى دائما أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة فحسب. وينبغي أن تساعد دائما في التوصل إلى حل سياسي للمشاكل القائمة. وإذ نبقى على إنفاذ الجزاءات المفروضة على ليبيا، فإن من الضروري ضمان تجنب آثارها السلبية على السكان المدنيين والبلدان الثالثة. وينبغي عدم المساس بالمصالح العامة للشعب الليبي والحياة اليومية، فضلا عن الاحتياجات الإنسانية لشعبها.

والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي في بذل جهود نشطة ومتضافرة ترمي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا.

السيد آدم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد غسان سلامة على إحاطته الممتازة بشأن الحالة الأمنية والإنسانية الراهنة وكذلك العملية السياسية في ليبيا، فضلا عن الأنشطة المضطلع بها في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. وأعرب له عن دعمنا الكامل وتشجيع بلدي، كوت ديفوار. وأود أن أشكر أيضا السيد إسماعيل شرقي على حُسن إحاطته. وأخيرا، أود أن أشكر السفير يورغن شولتز، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على عرضه للتقرير الدوري الرابع والثلاثين عن عمل اللجنة.

وتتابع كوت ديفوار عن كذب تطورات الوضع في ليبيا وتلاحظ مع الشعور ببالغ القلق، الجمود الذي ساد منذ بدء الاشتباكات المسلحة للسيطرة على طرابلس. وبعد ما يزيد على ستة أسابيع من القتال والخسائر المأساوية ووفاة ٤٥٠ شخصا وإصابة ما يزيد على ٢٠٠٠ شخص، وتشريد ٦٣٠٠٠ آخرين، أصبحت آفاق استئناف الحوار السياسي بين الأطراف الليبية أكثر بعدا وخطرا.

وتنميتها في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وهي تمتد أيضا إلى مناطق أخرى، مثل منطقة الساحل والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. وتشعر الصين ببالغ القلق إزاء التطورات في ليبيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام إلى ليبيا وأن يعمل معا بغية التوصل إلى حل للمسألة الليبية في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الإطار، أود التركيز على النقاط الثلاث التالية:

أولا، يجب أن نواصل السعي لإيجاد حل سياسي. وما برحت الصين ترى دوما أنه يجب تسوية المسألة الليبية بالوسائل السياسية. ونأمل أن تركز أطراف النزاع في ليبيا على مصالح البلد وشعبه، وأن تستجيب لنداءات المجتمع الدولي، وتتوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن، فضلا عن التخفيف من حدة التوترات والعودة إلى المسار المؤدي إلى تسوية عن طريق التشاور والحوار السياسي. ويجب علينا أن نكفل سلامة المدنيين وأنهم ونسعى إلى تحسين الحالة الإنسانية.

ثانيا، يجب علينا بناء أوجه التآزر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويجب على البلدان ذات النفوذ أن تؤدي دورا نشطا وأن تمارس نفوذها من خلال تشجيع الأطراف الليبية على تسوية خلافاتها وبناء الثقة المتبادلة، فضلا عن تقديم المساعدة البناءة إلى الأطراف في التوصل إلى وقف لإطلاق النار واستئناف الحوار السياسي.

ثالثا، يجب علينا أن نعزز التنسيق. وتدعم الصين النهوض الفعال بعملية التسوية السياسية في ليبيا تحت قيادة الأمم المتحدة والمسععي الحميدة للأمين العام غوتيريش والممثل الخاص سلامة. ويدعم بلدي الدور النشط الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، وتأمل أن تحقق الآليات ذات الصلة الاستفادة الكاملة من مزاياها وتساعد في تعزيز التنسيق والتعاون.

وتكرر كوت ديفوار أيضا الدعوة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى الأطراف الليبية وحثها على التركيز على محنة آلاف المهاجرين في معسكرات الاعتقال القريبة من مناطق القتال. وكما ذكر المفوض شرقي في وقت سابق، فإنه يجري الآن استخدام بعض الأفارقة دروعا بشرية في القتال الدائر حول طرابلس، الأمر الذي يجب أن يلفت انتباهنا إلى هذه المسألة ويزيد من شعورنا بخطرنا. وفي ذلك الصدد، ترحب كوت ديفوار بالمساعدة المقدمة من الشركاء الثنائيين، بما في ذلك حكومة ألمانيا، التي لا شك أن تبرعها مؤخرا بقيمة ٣ ملايين يورو إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبيا سيسهم في تعزيز حماية اللاجئين والمشردين.

ويؤكد البيان المشترك الصادر في نهاية المؤتمر السنوي الثالث للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، المعقودة في ٦ أيار/مايو الأدوار التكميلية التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في حل النزاع الليبي. فهو يشير قبل كل شيء إلى ضرورة أن يمضي المجتمع الدولي على وجه السرعة لتوجيه رسالة لا لبس فيها بشأن الحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار وضرورة اعتماد خريطة طريق واحدة لحل المشكلة في ليبيا.

ومن البديهي أن عدم الاستقرار الحالي في ليبيا يشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، وخاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي تكافح لأجل التصدي بصورة ملائمة للتخندق المطرد للجماعات الجهادية وهجمات المميتة. وهذا هو سبب تأييد كوت ديفوار دون تحفظ للنداء الموجه إلى المجتمع الدولي، الذي أطلق في اجتماع رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، للإقرار بحجم الأزمة الليبية على الصعيدين الإقليمي والدولي إقراراً تاماً وتنسيق جهود جميع البلدان المعنية للتوصل إلى تسوية دائمة للنزاع في ليبيا.

وبالمثل، فإن مما يبعث على الشعور ببالغ القلق خبث إنشاء الجماعات الدينية وتخندقها، وخاصة الدولة الإسلامية، في المناطق الواقعة خارج سيطرة الدولة. وإذا ما استمرت الأزمة، فإن بوسع هذه الجماعات التي يغذيها خطاب الأيديولوجية المتطرفة أن تؤدي إلى زيادة الفرقة القبلية وتشكل تحديا رئيسيا آخر لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا، وهي ما نسعى إليه.

وعليه، تدين كوت ديفوار الاشتباكات المسلحة بين قوات حكومة الوفاق الوطني وقوات اللواء حفتر، والتي أسفرت عن عواقب إنسانية مدمرة. وإذ يعرب بلدي عن تضامنه مع الشعب الليبي الشقيق في هذه الفترة العصيبة بالذات، فإنه يكرر دعوته للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للاستمرار في بذل جهود الوساطة والمسامحة الحميدة بين أطراف النزاع من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار واستئناف الحوار بين جميع الأطراف الليبية. وإذ تشير كوت ديفوار إلى أن الخروج من الأزمة وانبلاج فجر السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا يعتمدان على الحوار البناء والشامل بين جميع أصحاب المصلحة، لا يزال بلدي مقتنعا بأن استمرار تدهور الحالة الاجتماعية والسياسية والإنسانية في ليبيا يتطلب التنفيذ الفوري للقرار ٢٤٢٠ (٢٠١٨)، ولا سيما الأحكام المتعلقة بحظر توريد الأسلحة.

ولا شك أن القتال الدائر حول طرابلس يؤثر سلبا على صناعة النفط في البلد، ما يزيد من كساد الاقتصاد الوطني المدمر أصلا، ويؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية. وفي ذلك الصدد، فإن من المناسب التنويه إلى أن الصادرات النفطية الليبية تظل مسؤولة حصرية للمؤسسة الوطنية للنفط. وعليه، يجب أن تتسم الرسالة التي يبعث بها المجلس إلى الأطراف الليبية بالحزم فيما يتعلق بالتزاماتها باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

المساعدة الملائمة فيما تعمل البعثة لمساعدة الليبيين على العودة إلى العملية السياسية ووقف تصعيد النزاع في طرابلس.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمم العام، والسيد اسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، على إحاطتهما الإعلاميتين المفصلتين. ونؤيد عمل السيد سلامة وسنواصل مساعدته. ونود أن نؤكد للسيد شرقي أن الاتحاد الروسي أكد دائماً على الدور الحاسم الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في تسوية الأزمات في القارة، بما في ذلك الأزمة في ليبيا. ونشكر وفد ألمانيا على قيادة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، التي بلغت مرحلة صعبة في التسوية الليبية.

ويؤسفنا أن نخلص إلى أن التصعيد في طرابلس الكبرى، وفي ليبيا ككل، غير آخذ في التحسن. وإن روسيا، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، تشعر بالقلق الشديد بطبيعة الحال. والحقيقة المرة هي أن هذا البلد، الذي كان حتى وقت قريب جداً دولة مستقرة ومزدهرة في شمال أفريقيا، قد انحدر نحو الفوضى. وهو عملياً بدون حكومة وقد مُزق لعدد من السنوات. ويجري استخدامه كمنطقة مرور وهجرة. إنه مصدر لزراعة الاستقرار في المناطق المجاورة على جانبي البحر الأبيض المتوسط. ومن يرى أن مشاكل ليبيا لم تبدأ إلا في هذا الربيع فهو مخطئ حقاً. إن الحالة في ليبيا اليوم ناتجة عن الهندسة الجيوسياسية وسياسات تغيير الأنظمة التي قررت بلدان عدة أن تنفذها في عام ٢٠١١. ولدينا غاية واحدة فقط من الإشارة إلى ذلك. إن الحالة التي نشأت في ليبيا ينبغي أن تكون تذكراً دائماً بإفلاس مفهوم التدخل الخارجي المسلح، الذي يؤدي إلى تفكيك المؤسسات الحكومية وظهور الدول المنهارة.

وعلينا أن نتعلم من الأخطاء، الأمر الذي يعني أن علينا الآن، في المرحلة النشطة من النزاع، أن نعمل مع جميع الأطراف

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص سلامة والمفوض شرقي والسفير شولتز على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الهجومين الإرهابيين اللذين وقعا على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي ما أدى إلى مقتل أحد حفظة السلام النيجيريين وإصابة بضعة آخرين بجروح. ونعرب عن تعازينا وتعاطفنا لأسرة النيجيري من حفظة السلام الذي قُتل ونتمنى الشفاء العاجل والكامل للمصابين.

وبالعودة إلى ليبيا، إن أول ما نفكر فيه هو سلامة موظفي الأمم المتحدة والمدنيين في الميدان. ونؤيد بقوة القيادة الشخصية للممثل الخاص سلامة في تعزيز التسوية السياسية والسعي إلى الحد من العنف في ليبيا. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لرسم طريق إلى الأمام يوفر الأمن والرخاء لجميع الليبيين.

إن استمرار عدم الاستقرار في طرابلس يهدد المدنيين ويضرّ بالبنى التحتية المدنية، ما يتيح الفرص للإرهابيين لحشد قواهم وتأجيج حالة إنسانية آخذة في التدهور. ولن يأتي السلام والاستقرار الدائم إلا من خلال حل سياسي. وينبغي لجميع الأطراف العودة إلى الوساطة السياسية للأمم المتحدة، التي يعتمد نجاحها على وقف إطلاق النار في طرابلس ومحيطها. إن الحالة الإنسانية تثير الجزع، ونثني على الجهود الجارية لمعالجة البعد الإنساني لهذا النزاع.

وندعو جميع الأطراف إلى تجنب المزيد من التصعيد والعمل بصورة بناءة مع الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل التوصل إلى حل سياسي طال انتظاره لهذا النزاع. وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم كل

إننا نسق جهودنا مع الشركاء الدوليين والإقليميين على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف. وقد كانت الحالة في ليبيا موضوع نقاش خلال منتدى التعاون العربي - الروسي في موسكو. وما فتئنا نحلله في اتصالاتنا اليومية مع ممثلي الاتحاد الأفريقي، وقد توصلنا إلى اتفاق على العمل معاً على تسوية ليبية. إن هدفنا المشترك هو مساعدة الليبيين للتغلب على خلافاتهم والخروج باتفاق مستدام بشأن المسألة الرئيسية، وهي المصالحة الوطنية. وقد كانت هناك خطوات سابقة اتخذت في هذا الاتجاه في باريس وباليرمو وأبو ظبي، ولكن الالتزامات التي تم التعهد بها في ذلك الوقت بقيت، للأسف، حبراً على ورق.

وللجهات الفاعلة الإقليمية دور مهم تفي تشجيع الليبيين على وضع حد لإراقة الدماء واستئناف المفاوضات. ونلاحظ الدور القيادي الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي في إعطاء زخم جديد للتسوية الليبية، بما في ذلك من خلال المؤتمر المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليه. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن جميع الجهود الدولية الرامية إلى استعادة السلام والوحدة في ليبيا يجب أن تُسَق على أكمل وجه، ونؤكد مرة أخرى على أن التسوية السياسية ينبغي ألا تكون مسألة يجري التنافس عليها.

وقد قيل الكثير اليوم عن الدور الذي يقوم به الممثل الخاص لسلامة في الترتيب لنظام منسق لإيجاد حل في الأجل الطويل للنزاع الليبي، كما ذكرت للتو. ولكن ينبغي لنا جميعاً أن نتذكر من تجربتنا أنه كي تكون مهمة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ممكنة، فإنها يجب أن تكون قادرة على الاعتماد على الدعم الموحد من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية وجميع الجهات السياسية الفاعلة في ليبيا. ويتطلب هذا اتباع نهج شامل. ولن تنجح المحاولات الرامية إلى تناول الحالة بصورة انتقائية، ولا محاولات التصرف استناداً إلى المبدأ القائل بأن ما هو مسموح به للبعض غير مسموح به للبعض الآخر. ويجب أن

المعنية دون تفضيل أي منها على الآخرين. فذلك هو السبيل الوحيد لإنهاء المواجهة العسكرية. والمحاولات الرامية إلى تحميل المسؤولية الكاملة لجهة واحدة فقط من الجهات الفاعلة لن يؤدي إلا إلى تعميق المواجهة وتقليل احتمالات استئناف العملية السياسية. ونحن على ثقة بأن السيد سلامة سيسترشد بهذا النهج. ويجب أن نواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع الليبيين الذين يحتاجون إليها وأن نضمن إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني دون عوائق وبلا تمييز.

وستواصل روسيا مناقشة جميع القوى العسكرية والسياسية الليبية والشخصيات الليبية المؤثرة لوقف الأعمال العسكرية، والامتناع عن إصدار البيانات العدائية، والجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل استعادة الثقة التي قوّضت، خطوة بخطوة. ولتحقيق ذلك، يجب التخلي عن المصالح الضيقة ويجب أن نعمل استناداً إلى المبدأ القائل بأن ليبيا وشعبها يحظيان بالأسبقية. ولتحقيق ذلك، يجب أن نمتنع عن خطط التدخل المستمر في الشؤون الداخلية في ليبيا وألا ننسى أن الثروة الطبيعية لليبيا ملك بصورة حصرية لأبناء الشعب الليبي أنفسهم. وفي رأينا، لا يوجد بديل عن التسوية السياسية. ويجب أن نمتنع عن استخدام القوة وأن نعمل على توحيد جهود جميع القوى الليبية لصالح الاستعادة السريعة للمؤسسات الوطنية القادرة على التعامل بفعالية مع الأولويات الفورية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب. ومن المؤسف أن هذا الخطر لا يزال قوياً ويتطلب توحيد جميع القوى السياسية. ومن بين المهام الأكثر إلحاحاً على جدول الأعمال، إنشاء مؤسسات الدولة الموحدة والقابلة للبقاء، بما فيها الجيش وقوات الأمن. ولا أحد غير الليبيين يجب أن يتخذ تلك القرارات. وإن الخضوع لأي إجراءات أو محاولات رامية إلى فرض معايير على تلك العملية من الخارج من المحتمل أن يؤدي إلى نتائج عكسية، وسوف نتبرأ منها.

وأصحاب المصلحة ببناء سلام دائم في ليبيا على أساس إجراء حوار سياسي شامل للجميع. ونحث الأطراف على نحو خاص على الالتزام الكامل باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وتجنب أي تصعيد للعنف. وفي هذا الصدد، ستواصل جنوب أفريقيا دعم عقد منتدى وطني للسلام والمصالحة في ليبيا، يسبقه عقد مؤتمر للحوار الوطني، من أجل توحيد شعب ليبيا. ولذلك، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء تأجيل العملية بسبب اشتداد حدة القتال في طرابلس وما حولها. إلى أي مدى كنا سنصل لو كانت الأمور قد سارت بصورة عادية وفقا للأطر الزمنية المحددة؟

إننا نؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من خلال مجلس السلم والأمن التابع له واللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، والتزام الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بليبيا فيما يواصلون العمل مع الجهات المعنية الرئيسية في البلد. ويجب أن يدعم مجلس الأمن جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وأن يشجع الحوار السياسي.

وفيما يتعلق بالتقرير المرحلي للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، ترى جنوب أفريقيا أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي أداة ينبغي أن ترافق عملية سياسية لتحقيق السلام وخلال مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وفي حين أن بعض عناصر الجزاءات قد تساعد في توفير الزخم اللازم لتحقيق النتائج المرجوة، ينبغي أن ينصب التركيز على تهيئة بيئة مواتية لتوفير الظروف للقيام بعملية سلام ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. بيد أنه بالنظر إلى التصعيد الأخير في المواجهة العسكرية، ترى جنوب أفريقيا أن تنفيذ حظر توريد الأسلحة، الذي تم تجديده بموجب القرار ٢٤٢٠ (٢٠١٨)، جزء هام في منع التدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى ليبيا، التي تزيد من خطر انتشار الأسلحة وتؤدي أيضا إلى تأجيل عدم الاستقرار في منطقة الساحل.

يمثل جميع أصحاب المصلحة، دون استثناء، للحظر المفروض على توريد الأسلحة.

إن روسيا وليبيا تربطهما أواصر تاريخية عميقة. وما برح الاحترام المتبادل هو السمة المميزة للعلاقات بين دولتنا. ولهذا السبب، تمكنا من البقاء على اتصال مع جميع القوى السياسية طوال فترة الأزمة في ليبيا. وستواصل روسيا استعادة الاستقرار في ليبيا، بما في ذلك عن طريق دعم الجهود التي يبذلها السيد سلامة. غير أننا في سياق القيام بذلك، سنسترد بدقة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثل واجب ضمان استقلال ليبيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونشجع الجميع على العمل على هذا الأساس.

السيدة بيكوا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):
تتوجه جنوب أفريقيا بالشكر للممثل الخاص غسان سلامة والسفير إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسفير يورغن شولتز على إحاطاتهم الإعلامية.

ويثني وفد بلدي على الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد سلامة على جهودهما التي لا تكل للجمع بين جميع الأطراف وأصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن عملية السلام في ليبيا، ويعرب عن دعمه الكامل للجهود التي يبذلانها. وثنني بصفة خاصة على العمل الذي تقوم به لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، تحت قيادة الرئيس ساسو نغيسو، وندعو إلى زيادة التعاون والتآزر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إيجاد حل دائم للأزمة ولدعم خريطة طريق واحدة سعيا لتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا.

لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في طرابلس. وتدعو جنوب أفريقيا كل الأطراف إلى تخفيف حدة التوترات وممارسة ضبط النفس بغية منع الدمار والخسائر في الأرواح في العاصمة والمعاناة المستمرة للمدنيين والمهاجرين. ونكرر التأكيد على ضرورة التزام جميع الأطراف

كما ندعو جميع الأطراف إلى الاحترام التام لحظر توريد الأسلحة والامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يزيد من تفويض الحوار السياسي الذي تيسره الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يجب أن نشدد على الدور المجدي الذي يضطلع به فريق الخبراء في عمل لجنة الجزاءات. ويشكل استقلال الفريق وعدم تبعيته أمرين ضروريين لعمله المستمر وعمل لجنة الجزاءات والمجلس.

والهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في سبها هو بمثابة تذكير قوي بأن الجماعات الإرهابية ستستغل كل فرصة لتوسيع نطاق وجودها في ليبيا. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الأطراف أن تنأى بنفسها عن العناصر الإرهابية والإجرامية الضالعة في القتال.

في الختام، نعتقد أنه لا ينبغي حل النزاع في ليبيا إلا بالوسائل السلمية، نظرا لأن السلطة المكتسبة بالقوة لن تحقق الاستقرار والازدهار في الأجل الطويل لليبيين. وفي هذا الصدد، تؤيد بولندا تأييدا تاما جميع الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لسلامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في ظل ظروف صعبة، بهدف التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة الحالية وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والوحدة الوطنية في ليبيا.

السيد أوغاريللي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. والشكر موصول للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ والسفير يورغن شولتز، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على إحاطتهم الإعلامية الممتازة.

وتكرر بيرو الإعراب عن بالغ قلقها إزاء النزاع المسلح الذي يعصف بليبيا والذي يحصد الأرواح يوميا ويسبب عواقب

وندعو جميع الأطراف التي تورد الأسلحة إلى أطراف النزاع في ليبيا إلى الاحتفاظ بقوائم جرد لتلك الإمدادات ليتسنى لها حصرها بشكل كامل بعد انتهاء النزاع. ويتعين علينا تجنب ما كان عليه الحال في الماضي حينما كان يتم إسقاط أطنان من الأسلحة والذخائر والمتفجرات على الجماعات التي كانت تحارب النظام في ذلك الوقت. وقد وجدت تلك الأسلحة لاحقا طريقها إلى عموم منطقة الساحل، مما أدى إلى ما نشهده اليوم في مالي وبوركينا فاسو وتشاد ونيجيريا والكاميرون وفي كوت ديفوار.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمم العام غسان سلامة ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي إسماعيل شرقي على إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين ولكن المقلقتين للغاية بشأن التطورات الأخيرة في ليبيا. وأرحب على نحو خاص بحضور السيد سلامة في المجلس اليوم وأشكره على جهوده الدؤوبة. كما أود أن أشكر السفير يورغن شولتز على إحاطته الإعلامية المفيدة عن الأعمال الجارية للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، وأن أهنته على قيادته.

لا تزال بولندا تشعر بقلق بالغ إزاء الاشتباكات التي طال أمدها في طرابلس وحولها، ولا سيما عن طريق استخدام الطائرات والطائرات المسيرة من دون طيار والمدفعية الصاروخية. وندين العدد المتزايد من الهجمات على السكان المدنيين والبنى التحتية المدنية، ونؤكد موقفنا القائل بأنه يجب على جميع أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى القيام فورا بتنفيذ وقف لإطلاق النار والتعاون مع الأمم المتحدة لضمان وقف الأعمال العدائية بشكل كامل وشامل.

وفي الختام، تؤكد بيرو من جديد دعمها الثابت للجهود الرامية إلى تجنب تقسيم البلد بالتوصل إلى حل سياسي والعودة إلى المسار الذي أحرز بشأنه التقدم ه عقب الجهود الدؤوبة التي بذلها الممثل الخاص سلامة، الذي نؤكد على دعمنا القوي له.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نشكر المتكلمين على إحاطتهما الإعلاميتين القيمتين هذا الصباح. كما نثني على جهود الوساطة التي يقوم بها السيد سلامة وفريقه في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للحد من التوترات وتسوية النزاعات في ذلك البلد. وتؤيد الجمهورية الدومينيكية تأييدا تاما السيد سلامة.

قبل شهرين شعرنا بالتفاؤل تجاه ليبيا. فقد كانت لدينا آمال في إمكانية التوصل إلى حل سياسي وثقة في عقد مؤتمر الوفاق الوطني في الأسبوع الثاني من نيسان/أبريل، وهو ما سيقربنا من تحقيق المصالحة. وتلك الآمال تتبدد حاليا لأن ليبيا أصبحت مرة أخرى على أعتاب مواجهات واسعة النطاق. وتقوض هذه الهجمات العسكرية التقدم المحرز الذي يسرته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل اندلاع العنف خطرا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ولذلك ندعو إلى وقف جميع أعمال العنف، لا الهجمات العسكرية فحسب بل الخطاب العدواني الذي يؤجج التوترات. كما نحث الأطراف في النزاع، ولا سيما الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء حفتر، إلى استئناف الحوار بهدف التوصل إلى حل لهذه الحالة واستئناف العملية السياسية. كما ندعو الأطراف إلى الالتزام بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وكذلك السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون تمييز إلى المناطق المتضررة من النزاع، وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، ندعو الأطراف إلى إرساء آليات آمنة ودون عراقيل لمساعدة السكان المدنيين، بما في ذلك تيسير وصول العاملين في المجال الطبي.

إنسانية مأساوية وله أثر مدمر على اقتصاد البلد. وبالنظر إلى هذه الحالة، لا يوجد بديل أفضل من التوصل إلى حل سياسي على الفور وفقا لما أحرز من تقدم في مؤتمر أبو ظبي. وعلى هذا النحو، نعتقد أن إرساء وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار والعودة إلى طاولة الحوار من الأولويات. ومن الواضح أنه يجب أن يتحول الخطاب العدواني والمصالح الفردية إلى تدابير ملموسة تهدف إلى تحقيق الرفاه للسكان المدنيين وحميتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن دعم المجتمع الدولي ضروري، لا سيما دعم البلدان التي تتمتع بالقدرة على التأثير على الأطراف، مع تجاوز الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية وتجنب فراغ السلطة الذي استغلته الجماعات الإرهابية والمتطرفة، كما ذكر الممثل الخاص والوفود الأخرى.

ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء الانتهاكات الواضحة لخطر الأسلحة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة أي سلطة حكومية. يكفي أن يراقب بقلق تفرغ العربات المصفحة مؤخرا في مرفأ طرابلس. وهذه حالات لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع، وهو ما يضر بالمصالح المباشرة للسكان المدنيين. ومعظم عائدات ليبيا الحالية موجهة في الغالب إلى شراء الأسلحة.

وفي ذلك السياق، وفي مواجهة التشريد القسري لعشرات الآلاف من الأشخاص ومئات القتلى، نشدد على مسؤولية المجلس لحماية السكان المدنيين من الوقوع ضحايا للجرائم الفظيعة. وينطوي ذلك من بين جملة أمور أخرى على ضمان الامتثال الإلزامي لأحكام القانون الدولي الإنساني في جميع النزاعات، بما في ذلك النزاع الليبي، دون تمييز أو معايير مزدوجة. ويعني ذلك أيضا المساءلة عن تلك الجرائم، بدءا من الهجمات المتعمدة والشنيعة على السكان المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية. وينبغي محاكمة مقتربي تلك الجرائم في إطار النظام القضائي الليبي، ومن جانب المحكمة الجنائية الدولية، على نحو متكامل.

حاليا في طرابلس والمناطق المحيطة بها. ولا يمكننا التقليل من هشاشة التماسك الاجتماعي في البلد الذي لم يتمكن من التغلب على هذا النزاع أو الخطورة المحتملة للآثار الإنسانية.

وعلى صعيد آخر، فإننا ندين الهجمات وأعمال التخويف والعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون، ونأمل في التحقيق في الجرائم التي ترتكب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. ونعتقد أن منظمات المجتمع المدني مستقلة وتضطلع بدور أساسي في سير الديمقراطية. لذلك يجب عدم تقييدها حينما ترغب في التواصل مع المجتمع الدولي والاضطلاع بعملها مع المجتمعات المحلية والمواطنين، سواء بموافقة القوى الداخلية في ليبيا أو بدونها.

ونطلب إلى الأطراف إعطاء الأولوية لحماية الأطفال في جميع الأوقات مع الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والكف فورا عن تجنيد الأطفال لاستخدامهم كجنود في النزاع. كما نطالب بالإفراج الفوري عن أي طفل جرى احتجازه بسبب ارتباطه أو ارتباطه المفترض بالجماعات المسلحة.

إن الجمهورية الدومينيكية مقتنعة بأن حل النزاع الليبي يجب أن يكون سياسيا وليس عسكريا، ويجب التوصل إلى هذا الحل عن طريق توافق الآراء فيما بين الأطراف. ونذكر ونقدر ما يظهره فريق البعثة من شجاعة وتصميم والتزام، بقيادة السيد سلامة، في الميدان في هذا الوقت الحاسم الأهمية.

وختاما، فإن شأننا شأن الزملاء الآخرين، نرحب بالإفراج عن السيد منصف قرطاس الذي احتجز في تونس العاصمة أثناء ممارسته لمهامه كعضو في فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المعنية بليبيا. ويجدوننا الأمل في تسليط الضوء على هذه القضية بأسرع ما يمكن.

السيدة كارين فان فليبرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين

ومن الأمثلة على الكيفية التي يفاقم بها هذا النزاع الظروف المعيشية للسكان، الأعمال التي قام بها مسلحون يوم الأحد الماضي. فقد احتلوا محطة لمشروع شبكة خطوط الأنابيب التي تنقل المياه الجوفية من الصحراء إلى المنطقة الغربية من البلد. وكان هدفهم هو حرمان مئات الآلاف من الليبيين من إمدادات ذلك المورد، وهددوا بعدم استئناف الخدمة حتى تلبية مطالبهم. وذلك العمل الفظيع يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وندينه إدانة قاطعة. إننا نطالب الأطراف بالامتناع عن مهاجمة الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها لبقاء السكان.

وبالمثل، بالنظر إلى الادعاءات المبلغ عنها للانتهاكات التي تنطوي على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمدفعية والمركبات، بما في ذلك الطائرات بلا طيار التي تستخدمها أطراف النزاع، فإننا نشجع المجتمع الدولي على احترام الالتزامات المنصوص عليها في حظر توريد الأسلحة. وتحمل الدول الأعضاء المسؤولية عن الامتثال للأحكام المبينة في نظام الجزاءات بشأن ليبيا والامتناع عن توريد أو بيع أو نقل أي نوع من الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة من دون استثناء. كما نشجع الدول التي تصنع وتستورد الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة على تعزيز آليات النقل والرقابة لتجنب أن تصبح مناطق النزاع الوجهة النهائية للأسلحة، وبالتالي، تفادي عمليات النقل غير المسؤولة والمساعدة على إنقاذ الأرواح لتهدئة الحالة.

وفي غضون أقل من شهر ونصف، تزايدت حدة النزاع مما أسفر عن مقتل ٥١٠ وإصابة ٢٤٦٧ وارتفاع عدد المشردين ليصل إلى ٧٥٠٠٠ شخص. إن استمرار هذا النزاع قد يعني أن الهجرة الجماعية ستصبح قريبا الأزمة الإنسانية الكبرى المقبلة في المنطقة. كما نعرب عن قلقنا البالغ من أن هذه الحالة يمكن أن تتيح مجالا لاستعادة الجماعات المتطرفة السيطرة على المناطق التي طردت منها بجهود كبيرة للغاية. لذلك يجب ألا يظل المجلس عاجزا. بل يجب توحيد الأصوات داخل المجلس لوقف ما يجري

والمدنيين، الذين يمارسون السيطرة أو السلطة أو القيادة الفعالة على مرؤوسيههم يمكن اعتبارهم مسؤولين جنائيا عن الجرائم التي يرتكبها الآخرون ويمكن محاكمتهم في المحاكم الوطنية أو المحكمة الجنائية الدولية.

وتؤيد بلجيكا العمل الذي قام به الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتدعو الأطراف إلى العودة إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة. فلا تزال الحاجة ملحة لوقف إطلاق النار.

وأخيرا، تدعو بلجيكا إلى الاحترام الدقيق من جانب جميع الأطراف للحظر الذي فرضه مجلس الأمن على توريد الأسلحة. لقد أدت انتهاكات الحظر إلى إطالة أمد النزاع والمعاناة للشعب الليبي، على نحو ما أكده السيد سلامة. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نؤكد على العمل الحيوي الذي يضطلع به فريق الخبراء المعني بليبيا، المنشأ بموجب القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، والذي حث المجلس جميع الدول على التعاون الكامل معه. وفي هذا الصدد، نشعر بالتفاؤل إزاء التقرير الأخير من تونس بشأن الإفراج عن أحد الخبراء، الذي كان قد احتجز عدة أسابيع، على الرغم من حصانته.

وفي الختام، أود أن أؤكد، كما فعل زميلي الفرنسي، حقيقة أن هناك تلاقح الأفكار في المجلس بشأن الحالة في ليبيا، ومجدوني الأمل في أن يتمكن المجلس من إبداء رأيه في القريب العاجل عن طريق اتخاذ قرار.

السيد سيباكو ريبالا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):
أود في البداية أن أشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونعتنم هذه الفرصة لنتمنى له بركات السلام والهدوء في ليبيا خلال شهر رمضان المبارك هذا، قدر الإمكان، ونؤكد من جديد دعمنا القوي له ولكامل فريق البعثة في تلك المهمة الصعبة المتمثلة في تحقيق السلام، والحل السياسي

العام، السيد غسان سلامة، على بيانه وعلى انضمامه إلينا هذا الصباح. وأود أن أشكره خصوصا على عمله والتزامه الدؤوب وكذلك على عمل أفراد بعثته، الذين يعملون في بيئة صعبة بصفة خاصة. وأود أيضا أن أشكر المفوض شرقي والسفير شولتز على إحاطتهما الإعلاميتين المفيدتين.

لقد بدأ القتال منذ حوالي شهرين، واستمر رغم العديد من النداءات لوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية. وتؤيد بلجيكا تلك النداءات وتعرب عن استيائها لكونها رُفضت. ويتضح لنا جميعا أكثر من أي وقت مضى أن الحالة العسكرية في طريق مسدود. وللأسف هذا هو بالضبط ما كان يخشاه الكثيرون منا.

وتذكرنا الإحاطة الإعلامية اليوم عن حق تماما بأن المدنيين الليبيين، فضلا عن أكثر المهاجرين ضعفا هم الذين يدفعون أمدح ثمن لرفض الحل السياسي. وتدعو بلجيكا جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين. وتدعو الأطراف على وجه الخصوص، إلى الامتناع عن أي انتهاكات خطيرة فيما يتعلق بالأطفال بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم في القتال. وتشيد بلجيكا بشجاعة موظفي المساعدة الإنسانية والطبية، الذين يدفعون ثمنا باهظا لما يتحلون به من عزيمته.

وفي هذه المرحلة، فإن المستفيد الرئيسي من الحالة الراهنة هم الإرهابيون. إن الخيار العسكري لن يؤدي إلا إلى الفوضى وزعزعة استقرار البلد من خلال السماح لداعش باللجوء إلى استراتيجيات حرب العصابات؛ فهذا يشكل تهديدا أساسيا للتقدم المحرز.

وإلى جانب تحديد المسؤولية عن القتال، تُذكر بلجيكا بأن من تثبتت إدانتهم بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، وبشكل أعم، الذين يهددون السلام في ليبيا، ينبغي أن يخضعوا للمساءلة عن أفعالهم. فجميع القادة العسكريين

تحقيق وقف فوري للأعمال القتالية، بدلا من تأجيج التوترات. فهذا التدخل يجعل الحالة أسوأ، ويجب على المجلس أن يأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار ويتخذ التدابير الملائمة ردا على ذلك. إن الإجراءات من هذا القبيل يجب إيدانها والقضاء عليها تماما. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن إجراء عملية تفكير متعمق بشأن استمرار انتهاكات حظر توريد الأسلحة، لأن هذا أيضا عنصر آخر يزيد من تعقيد النزاع.

وفي الختام، أود أن أؤكد قلق وفد بلدي إزاء الحالة الإنسانية التي تصل إلى نسب تثير الجزع. فعدد القتلى يبلغ ٥٠٠ شخص تقريبا في طرابلس وحدها، وشُرد أكثر من ٧٥ ٠٠٠ شخص حسب الأرقام الرسمية. وهذه الأعداد ستزداد إذا أخفقتنا في إيجاد حل فوري. ونكرر القول بأنه ليس هناك حل عسكري لهذا النزاع .

ولا تزال الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان مدرجة في جدول الأعمال، ولا سيما محنة أكثر من ٦ ٨٠٠ من المهاجرين والمشردين داخليا، المحتجزين في مراكز الاحتجاز من قبل الجماعات المسلحة والمتَّجرين بالبشر. إن الشعب الليبي يطلب الدعم الدولي الثابت من أجل التصدي للأزمة من خلال الحوار والعودة إلى إطار خطة عمل الأمم المتحدة، على النحو المتوخى.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء، أن أشكر كل مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وإن كانت واقعية، بل ومثيرة للجزع.

نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الصراع وما ينطوي عليه من إمكانية زيادة حدة العنف على الصعيدين المحلي والإقليمي. وتقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية القيام بكل ما هو ممكن لتجنب المزيد من التصعيد والسعي إلى إيجاد حل سلمي للصراع. وكما علمنا مرة أخرى من الإحاطة الإعلامية اليوم،

التفاوضي في ليبيا، رغم صعوبة الوضع في البلد، ولا سيما في طرابلس، نتيجة تصعيد الهجوم العسكري الذي بدأ في ٤ نيسان/أبريل.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به السيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، الذي نعرب له عن امتناننا العميق لإعراجه عن منظور أفريقي في هذه القاعة بشأن موضوع مناقشة اليوم. ونرحب بإسهامه، ونأمل أن تستمر مثل تلك المساهمات في المستقبل، بالنظر إلى الحاجة إلى الشراكة والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في معالجة مسائل من هذا النوع في سياق جميع الأزمات التي تواجه القارة الأفريقية. كما نعرب عن امتناننا كذلك للسفير شولتز، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطته الإعلامية الهامة.

وبعد مرور ثماني سنوات على بدء الأزمة، فإن الحالة في ليبيا تتدهور بسرعة بدلا من أن تتحسن، مما يسبب لنا شعورا متزايدا بالجزع. إن تفاقم الأزمة يكشف الصعوبة التي يواجهها المجلس في إيجاد حل للصراع، الذي كان يمكن تفاديه في المقام الأول، كما ذكرنا سابقا؛ وهذا هو السبب في أن هناك حاجة إلى مضاعفة جهودنا لإعادة العملية إلى مسار الحوار والتوصل إلى حل سياسي في أقرب وقت ممكن.

وفي ضوء ما ذكرناه آنفا، وإذ نكرر ما أعرب عنه البيان الصادر عن الاتحاد الأفريقي في ٢٤ نيسان/أبريل، نكرر الدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية، واحترام سيادة ليبيا ووحدتها، وحماية المدنيين والمهاجرين. ونود أيضا تذكير الأطراف بالتزامها باحترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل ضمان أمن المدنيين.

ونغتتم هذه الفرصة لنؤكد مجددا رفضنا لأي تدخل خارجي، ونشجع الأطراف الثالثة على ممارسة نفوذها من أجل

إطلاق النار فوراً؛ ثانياً، استئناف العملية السياسية؛ وثالثاً، التنفيذ الصارم للحظر المفروض على توريد الأسلحة.

فيما يتعلق باستئناف العملية السياسية، ما زلنا نعتقد أن أي شكل لها يشمل شيئاً من قبيل المؤتمر الوطني، يوفر أفضل فرصة للتوصل إلى حل سلمي وشامل. ويجب أن نعود إلى العملية السياسية الشاملة، التي ما فتئ الممثل الخاص يعمل من أجل تحقيقها في أسرع وقت ممكن.

أما فيما يتعلق بمسألة حظر توريد الأسلحة، فهي مسألة مفزعة ويبدو أنها تتضمن كمية لا نهاية لها من الأسلحة المستخدمة في ليبيا، وصادمة حقاً، وتسهم في زيادة تأجيج الصراع. ويجري جلب أعداد متزايدة من الأسلحة الثقيلة إلى ليبيا، على الرغم من حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس. إن التدفق الهائل للأسلحة الذي أتيح لأطراف الصراع أحد الأسباب الرئيسية للكارثة الإنسانية في ليبيا، ونشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المستمرة. نحث جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على أن تتخذ على الفور التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الصارم للحظر المفروض على توريد الأسلحة.

قبل أن اختتم بياني، أود أن أشير إلى حالة السيد منصف قرطاس، وهو عضو فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). إن إلقاء القبض على السيد قرطاس واحتجازه مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا، لأنه يتمتع بالحصانة من الاعتقال والاحتجاز بصفته خبيراً في الأمم المتحدة موفداً في مهمة. وتشكل حصانة موظفي وخبراء الأمم المتحدة عنصراً هاماً من عناصر نظامنا المتعدد الأطراف. ويجب حمايته والتمسك به. نشعر بالتشجيع للأنباء الواردة مؤخراً من تونس في هذا الصدد. ونتوق إلى تلقي معلومات أكثر تفصيلاً عن السبيل الذي يفضي بنا إلى الأمل قريباً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

فإن هذا الصراع يشجع ويقوي الإرهابيين والمتطرفين، على حساب السكان المدنيين في المقام الأول.

لقد تسبب الصراع في ليبيا بكارثة إنسانية. إذ فر أكثر من ٧٥ ٠٠٠ شخص من منازلهم وقُتل أكثر من ٤٠٠ شخص منذ بداية النزاع. بالإضافة إلى ذلك، فإن مخنة العديد من اللاجئين والمهاجرين في ليبيا تثير قلقاً خاصاً، ولا سيما المحتجزون في ما يسمى بمراكز الاحتجاز. ويقع بعضها على مقربة مباشرة من ساحات القتال.

تروعننا الهجمات التي تُشن على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية والعاملين في المجال الصحي وندين تلك الهجمات بشدة. ونحيب بجميع أطراف الصراع أن تتقيد بالقانون الإنساني الدولي وأن تعمل على تأمين وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة.

اسمحوا لي أيضاً أن أقول بأن العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية تقوم بعمل هام للغاية في الميدان في ظل البيئة الصعبة الراهنة. وأود، على نحو خاص، أن أبرز عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين كثيراً ما يجاهرون برأيهم بالرغم من المخاطر الكبيرة التي تتهدد سلامتهم الشخصية. وتدين ألمانيا الاعتداءات وأعمال التخويف والعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات.

نحث جميع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات والالتزام بوقف فوري لإطلاق النار، على النحو الذي اقترحه الممثل الخاص للأمين العام. ويجب على المجلس أن يرسل إشارة واضحة إلى أصحاب المصلحة الليبيين مفادها أن عليهم وقف الهجمات العسكرية، والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي. ونود أن نكرر الأعراب عن دعمنا القوي للممثل الخاص ولعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، والتي نعتبرها السبيل الوحيد للمضي إلى تحقيق نتائج ملموسة. ونؤيد دعوة الممثل الخاص إلى المجلس باتخاذ قرار يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية - أولاً، وقف

ثالثا، تود إندونيسيا أيضا أن تكرر دعوتها إلى وقفة إنسانية خلال شهر رمضان. ونحن نتابع عن كثب التقارير الواردة من ليبيا. من المخزن لي أن أقول، بأن الأرقام محبطة. ففي ١٧ أيار/مايو، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه قُتل ١٢٦ شخصا، وتؤكد أن من بينهم ٢٩ من المدنيين؛ وشُرد أكثر من ٧٥ ٠٠٠ شخص بسبب الأعمال القتالية الجارية، و ٤٨ في المائة من المشردين هم من الأطفال. ويقدر أن ١٠٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال ما زالوا محاصرين في مناطق الخطوط الأمامية المباشرة، وأن أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في المناطق المتأثرة مباشرة بالمصادمات، كما ذكر الممثل الخاص. ويجري الإبلاغ عن قطع إمدادات المياه والكهرباء في مناطق الخطوط الأمامية، في حين أن الوصول إلى الأسواق وتوفر الأغذية محدود جدا. كل يوم من العنف يعني المزيد من القتلى أو الجرحى أو النازحين. وكل يوم من التقاعس في المجلس سيؤدي إلى المزيد من الوفيات. والحالة آخذة في التدهور بالفعل، ويجب أن تتوقف. ويجب أن نستجيب لتحذير السيد سلامة من مغبة خطر الحرب الأهلية، التي ستؤثر في نهاية المطاف على النساء والأطفال وغيرهم من المدنيين. لا شيء أكثر مأساوية من أن نرى الأخوة والأخوات يقاتلون بعضهم البعض.

أخيرا، تدعو إندونيسيا إلى حماية المدنيين في طرابلس وفي سائر أنحاء ليبيا. ويحزننا العدد المتزايد من الضحايا المدنيين في هذه الأزمة. ومع ذلك، نشعر بالقلق أيضا إزاء سلامة موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن العاملين في الميدان الطبي والإنساني. ونسمع من الممثل الخاص سلامة عن شن هجمات على المرافق الصحية وسيارات الإسعاف، مما يشكل انتهاكا للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). ومن المهم أن تحترم جميع الأطراف القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وألا تستهدف المدنيين أو العاملين في المجال الإنساني. وينبغي بذل الجهود لمساعدة المحتاجين، وينبغي تيسير هذه الجهود من أجل الوصول إليهم وإنقاذ الأرواح البريئة.

في البداية، نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، والمفوض شرقي، والسفير شولز، على إحاطتهم الإعلامية. كنا نأمل أن يأتي السيد سلامة شخصيا في الشهر الماضي ليحضر لنا في جعبته أخبارا طيبة، ولكن يبدو انه قد أتى إلى مجلس الأمن اليوم حاملا لنا أخبارا مروعة.

تود إندونيسيا أن تنضم إلى الآخرين في الإعراب عن قلقها العميق إزاء الحالة في ليبيا. وأود أن استرعي انتباه المجلس إلى أربع نقاط.

أولا، تدعو إندونيسيا إلى وقف الأعمال العدائية في ليبيا. ونكرر دعوة مجلس الأمن في ١٠ أيار/مايو الموجهة إلى جميع الأطراف بأن تلتزم بوقف إطلاق النار وتهدئة الحالة والعودة إلى الوساطة السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. ونكرر أيضا أن السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا لن يأتيا إلا من خلال حل سياسي. وما من حل عسكري سوف يساعد في تحقيق ذلك. ونرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام سلامة لإحياء موقف دولي موحد بشأن ليبيا لإنهاء أزمتها الحالية. وقد أبدى المجلس مرارا دعمه لعمل الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتود إندونيسيا اليوم أن تؤكد دعمها المستمر. وتدعو جميع الجهات الشريكة: الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، إلى مواصلة دعمها وعملها في السعي إلى تحقيق السلام في ليبيا.

ثانيا، تؤيد إندونيسيا عقد المؤتمر الوطني الليبي. وعلى الرغم من أن الوقت المحدد لعقد المؤتمر الوطني في نيسان/إبريل قد فات، ينبغي ألا ننسى أننا بلغناه ما مضى. ويمكننا أن نعود إلى تلك النقطة ونبدأ من حيث توقفنا، وتؤيد إندونيسيا عقد المؤتمر الوطني في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن الليبيون من مناقشة مستقبل ليبيا سلميا، ولكننا بحاجة إلى وقف إطلاق النار لكي يحدث ذلك.

ليبيا من خلال معالجة أربعة ملفات رئيسية: الأمن والاقتصاد ووضع الجنوب والإعداد للاستحقاق الدستوري والانتخابي.

ومع بدء الترتيبات الأمنية، شهدت البلاد تحسنا ملحوظا في اختفاء المظاهر المسلحة وإرساء النظام العام وعودة مؤسسات الدولة للعمل تدريجيا بتعاون وثيق مع المجتمع الدولي. وقد كان من أولى مهام هذه المؤسسات مكافحة الإرهاب وفق الصلاحيات المنوطة بها وبما يتوافق مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأن تتولى قوات أمن وطنية موحدة ومعززة مكافحة الإرهاب، تخضع حصريا لسلطة حكومة الوفاق الوطني، حيث شهد العالم القضاء على تنظيم داعش في سرت وغيرها من مناطق ليبيا بتضحيات حسام من شبابنا الذين قدموا حياتهم في سبيل تخليص المنطقة والعالم من هذا الورم الخبيث.

وكان ذلك في إطار التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وعضويتنا في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. ومن جانب آخر، فقد أوفت بلادي في ظل حكومة الوفاق الوطني بالتزاماتها الدولية، ومن أهمها نيل شهادة الخلو من الأسلحة الكيميائية من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في بداية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بعد التخلص من أطنان منها بمساعدة المجتمع الدولي، إضافة إلى ما تم إنجازه في مجال حقوق الإنسان ومعالجة ملف الهجرة الشائك وقيام قوات خفر السواحل الليبي بإمكانات بسيطة بإنقاذ أرواح الآلاف من المهاجرين قبالة السواحل الليبية بالتعاون اليومي مع المنظمات الدولية المختصة.

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فهو الآخر شهد تحسنا ملحوظا من خلال برنامج للإصلاح يعتمد على ترشيد الإنفاق وتحفيز وتنمية إيرادات الدولة ودعم المؤسسة الوطنية للنفط وتمكنت حكومة بلادي من رفع إنتاج النفط وتقليص العجز وتخفيض معدلات التضخم وضمان حاجات المواطن الأساسية، وفي مقدمتها الأمن الغذائي والدوائي على أن يتبع ذلك مراحل أخرى للإصلاح الاقتصادي متفق بشأنها.

في الختام، أدعو جميع الأطراف في ليبيا وجميع الدول التي تكثر بأهل وأطفال ليبيا إلى إسكات دوي البنادق وإعطاء السلام فرصة لكي يستمتع الرجال والنساء والأطفال في ليبيا في نهاية شهر رمضان ويحتفلون بيوم عيد الفطر المبارك، هذا العام وفي أعوام عديدة قادمة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد المجريبي (ليبيا): أود أن استهل كلمتي بشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية عن التطورات الخطيرة في طرابلس منذ أكثر من ٥٠ يوما. وللسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على إحاطته، وأيضا أتقدم بالشكر إلى سعادة السفير يورغن شولتر على الملخص الذي أدلى به فيما يتعلق بعمل ونشاطات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

مرت ثماني سنوات على تولي مجلس الأمن النظر في البند المعنون "الحالة في ليبيا"، وشهدت هذه السنوات أحداثا حساما أصدر خلالها المجلس العديد من القرارات والبيانات لترسيخ السلم والأمن في بلدي، كما أرسل بعثة سياسية متكاملة لمساعدة الشعب الليبي على تجاوز محنته، يقودها حاليا السيد غسان سلامة الممثل الخاص للأمين العام، وبذلت البعثة منذ تكليفها جهودا مضيئة ومتواصلة توجت بتوقيع اتفاق الصخيرات السياسي في عام ٢٠١٥.

وقد شكّل على أثره المجلس الرئاسي المعترف به دوليا، ومقره العاصمة طرابلس، ومنذ ذلك التاريخ بدأت حكومة بلادي في بذل ما في وسعها لتحقيق الاستقرار في كامل ربوع

لقرارات مجلس الأمن، كما هو موثق في تقرير فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١). وإننا نتساءل: إلى متى يتم السكوت على هذه التدخلات، وهي معروفة وأعانت وصول الليبيين إلى حل لمشكلتهم؟ ألا يعد ذلك استهتاراً بالقوانين والقرارات الدولية؟ إن الدعم المقدم للقوات المعتدية يؤدي فقط إلى إطالة أمد هذه الحرب ومقتل المزيد من المدنيين وتدمير البنية التحتية والإضرار بالنسيج الاجتماعي وتعقيد مستقبلنا ومستقبل العلاقات الليبية مع تلك الدول.

إن حكومة الوفاق الوطني تمارس حقاً سيادياً في الدفاع عن مواطنيها، مؤكدة أنها ستستمر في مكافحة الإرهاب أينما وجد على الأراضي الليبية. وللأسف أتاح الاعتداء وما نشأ عنه من فراغ أمني الفرصة لعودة تنظيم داعش الذي حاربناه وطردهنا من سرت ومدن ليبية أخرى ودفعنا ثمننا لذلك قرابة ٨٠٠ شهيد وآلاف الجرحى، ثم يأتي من يسوق أن الاعتداء على طرابلس يهدف إلى محاربة الإرهاب، في حين من يتصدى له دفاعاً عن العاصمة هي القوات ذاتها التي حررت سرت من تنظيم داعش. وفي هذا الصدد، نلاحظ تعرض المنطقة الجنوبية في ليبيا مؤخراً لسلسلة من الاعتداءات الإرهابية من قبل تنظيم داعش في مدن سبها وغدوة وزلة وغيرها، وتعد جميعها من تداعيات العدوان على طرابلس. فأين هي قوات حفتر من ذلك وهي التي زعمت تحريرها وتأمينها؟ بل من المؤكد أنها أثارت بتدخلها فوضى ونزاعات قبلية عملنا على مدى سنوات على تهدئتها من خلال خطوات مدروسة وحملة وطنية تشمل الأمن والخدمات والوضع الاجتماعي.

يؤسفني القول إن هذه الحرب المشتعلة حتى الآن شكلت فشلاً ذريعاً لمنظمة الأمم المتحدة في القيام بواجبها تجاه بلادي، والذي تشكل قضيته حيزاً كبيراً من جدول أعمال أهم جهاز في هذه المنظمة والمكلف وفق الميثاق بحفظ السلم والأمن الدوليين، وهو مجلس الأمن الذي لم يستطع حتى الآن وضع حد لهذا

وفي ظل الجهود التي ذكرتها والمرونة الكبيرة التي أبدتها رئيس المجلس الرئاسي السيد فايز السراج في عدة اجتماعات، مثل تلك التي عقدت في باريس وباليرمو وأبوظبي وغيرها، للتفاوض مع من كنا نعتقد أنهم شركاء في العملية السياسية بالتعاون مع الأمم المتحدة وفي الوقت الذي بدأ فيه الليبيون يستبشرون خيراً بمستقبل أفضل يستحقونه بعد إعلان السيد غسان سلامة عن قرب انعقاد المؤتمر الوطني الجامع وأثناء زيارة الأمين العام لليبي، قام حفتر بشن عدوان غادر على العاصمة طرابلس التي يقطنها ثلث سكان ليبيا بقواته التي ارتكبت ولا تزال ترتكب انتهاكات ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بقصفها العشوائي الذي طال الأحياء السكنية والمدارس ومخازن الكتب والمطارات المدنية. وأدت هذه الأعمال إلى قتل أكثر من ٥٠٠ شخص حتى الآن وجرح حوالي ٣٠٠٠ شخص ونزوح أكثر من ١٠٠٠٠٠ نسمة. كما شملت هذه الانتهاكات تجنيد الأطفال والتنكيل بالأسرى وقتلهم بدم بارد وخطف الصحفيين مثل ما حدث أثناء قيامهم بالتغطية الإعلامية للحرب، منذ أسبوعين للصحفيين محمد القرح ومحمد الشيباني والذين نطالب بالكشف عن مصيرهما فوراً. ولم تنته الانتهاكات إلى هذا الحد، بل أضيفت جريمة أخرى غير مسبوقه هي قطع المياه عن العاصمة من منطقة في الجنوب الليبي تتواجد فيها قوات حفتر وتدعي السيطرة عليها.

إن ملف الانتهاكات ضخمة وموثق. وفي هذا السياق، قدمنا خطاباً للمجلس لإرسال لجنة تقصي حقائق للتحقيق في كل هذه الخروقات والانتهاكات. كما طالبنا أيضاً بالتحقيق والإعلان عن هوية الدول الأجنبية الداعمة للعدوان والمساندة له عسكرياً، حسب اعترافات القوة المعتدية. إن الترسانة العسكرية المستخدمة في العدوان لا تخفى على أحد. ومن الواضح للجميع أن هناك دولاً زودت القوة المعتدية بمختلف الأسلحة، من طائرات وصواريخ وآليات حديثة منذ سنوات في مخالفة واضحة

وفي الختام، نحن كنا وما زلنا دعاة سلام وتوافق، وقد اضطررنا للحرب، دفاعا عن أهلنا وعاصمتنا ودفاعا عن أمل الليبيين في الدولة المدنية الديمقراطية. ولا توصيف للعدوان على العاصمة سوى أنه انقلاب على الشرعية وتقويض للعملية السياسية وسعي لعودة الحكم الشمولي وحكم الفرد.

إننا نتطلع إلى دعم المجلس لجهود الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، للبدء في عملية سياسية ناجحة تأخذ في الاعتبار المعطيات الجديدة وأن تجد بعثة الأمم المتحدة آلية جديدة للحوار تشمل كل الليبيين دون إقصاء وإلى عدم ارتعاش العملية بشخص بعينه. إن قواعد التفاوض قد تغيرت بعد هذا الغدر والاعتداء، وليبيا أكبر من الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠١٠.

الاعتداء وعجز عن تنفيذ قراراته التي انتهكت جميعها من قبل الكثير من الدول بتدخلاتها السلبية في الشأن الليبي، وفشل أيضا في الوصول إلى أي منتج يجنب المدنيين مخاطر هذه الانتهاكات والاعتداءات.

إن حكومة الوفاق تؤمن بأن أمام مجلس الأمن اليوم مسؤولية تاريخية لتصحيح مسار البوصلة وإعادة الأمور إلى نصابها. وبات المجلس مطالبا أكثر من أي وقت مضى بتجاوز التعبير عن القلق والاضطلاع بمسؤولياته في التنفيذ الفوري لقراراته السابقة وتسمية الأشياء بمسمياتها، وذلك بإدانة المعتدي وإرغام قواته على العودة إلى مقارها السابقة قبل الهجوم. فلا منطلق في تسوية المعتدي بالمعتدى عليه. كما أنه لا منطلق لوقف إطلاق النار من المدافع عن نفسه دون عودة القوة المعتدية من حيث أتت.

وفي هذا السياق، سمعتم ما قاله حفتر ردا على دعوة السيد غسان سلامة للهدنة خلال شهر رمضان المبارك، حيث رفض ذلك وأعلن ما أسماه الجهاد ومواصلة القتال، وهذا ما أكده أيضا في لقاءاته مع العديد من الوسطاء الدوليين.